المدرسة المالكية بالأندلس
بين التقليد والاتباع

أ. د. توفيق بن أحمد الغلبزوري*

* كلية أصول الدين – جامعة القرويين – تطوان – المملكة المغربية.

ملخص البحث:

إن إمام دار الهجرة رضي الله عنه كان له في المدينة مجلسان للدرس: مجلس للمسائل، ومجلس آخر للحديث، وقد انعكس اختلاف طبيعة المجلسين على تلامذة الإمام مالك من الأندلسيين وغيرهم، ويمكن التحقق من مظاهر هذا الاختلاف عند تلميذي مالك المصريين: ابن وهب، وابن القاسم، وكذا في قصة جمع الأسدية والمدونة عند الإمامين: أسد بن الفرات، وسحنون بن سعيد التنوخي.

وقد كان لهذا الاختلاف – كذلك – أثر كبير على الأندلسيين الأوائل من تلامذة مالك رحمه الله، ونستطيع القول: بأن المذهب المالكي بالأندلس عرف اتجاهين داخل نفس المدرسة الفقهية؛ ومنذ نشأتها المبكرة:

١ – اتجاه فروعي مقلد.

٢ – واتجاه تأصيلي متبع.

ويبدو ذلك جلياً لكل من أمعن النظر في تاريخ المذهب المالكي بالأندلس وأعلامه وتواليفه.

وفي هذا البحث أدلة على أن الاتجاه الأول هو الغالب في الأندلس، وقد اتخذ طابع التمسك بفروع المذهب ومسائله، مع قلة البضاعة؛ أو عدم الدراية في علم الحديث والأثر، والانصراف عن علوم السنة إلى الفقه المحض المجرد عن الأدلة.

ومما يؤسف له: أن المدرسة المالكية في الأندلس سلكت هذا المسلك في بداية نشأتها وظهور أمرها. وفي ظني أن أول من خط هذا الاتجاه بالأندلس هو: قرعوس بن العباس بن قرعوس تلميذ مالك، وراويته، ومن أوائل الذين أدخلوا المذهب إلى الأندلس.

ولكن مع ذلك كله، فقد شق تيار الاتباع والدليل طريقه جنباً إلى جنب مع التيار الأول، ومنذ زمن مبكر – أيضاً – كما ستجد في هذا البحث.

وقد وجدت – بعد أن استقريت كتب تراجم فقهاء المالكية – أن أول من

خط هذا الاتجاه في الأندلس: هو نفسه أول من أدخل المذهب المالكي، وموطأ مالك إليها، وهو فقيه الأندلس، زياد عبد الرحمان القرطبي الملقب بشبطون المتوفى سنة ٢٠٤ هـ، تلميذ مالك رضي الله عنه.

وهكذا بدأ الاحتكاك والاختلاف بين هذين الاتجاهين في المدرسة المالكية الأندلسية منذ بداية النشأة، أي في أواخر القرن الثاني للهجرة، كما يشير إليه النص الهام الذي أورده القاضي عياض اليحصبي السبتي في (ترتيب المدارك).

هذا بإيجاز واختصار ما سيسعى هذا البحث إلى أن يكشف عنه النقاب، مبينا تأثر بعض الأندلسيين بمذهب العراقيين من أصحاب مالك في الاتباع والتأصيل، والأخذ بالدليل، نسأل الله تعالى التوفيق والسداد، والعون والرشاد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وإمام المرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وعلى كل من استن بسنته واهتدى بهديه إلى يوم الدين.

أما بعد،

بواعث اختيار الموضوع:

فمن البواعث التي دفعتنا إلى إفراد هذه النقطة بالبحث والدراسة: هو ما لاحظناه من تعويل الكثير من الباحثين في الفقه المالكي على كتب المختصرات التي لا تتسع بطبيعتها لسرد الأدلة، والحجج من الكتاب والسنة، (كمختصر خليل) الذي هو مختصر مختصر المختصر، فاحتاج إلى شروح وحواش كثيرة لكشف مغالقه، وحل طلاسمه.

ومع ذلك استقر عليه أمر المتأخرين من المقلدين في الفقه والفتوى، حتى قال اللقاني المالكي: نحن أمة خليلية، إذا ضل خليل ضللنا، وإذا اهتدى اهتدينا، وصارت المناهج المدرسية والجامعية على هذا النمط في التدريس والتلقين، مما جعل العلامة الحجوي الثعالبي الفاسي في كتابة الفذ "الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي" ينتقد هذا المسلك غير المرضي في التعليم حتى إنه لما سئل: "أمالكي أنت؟ قال: نعم، أنا مالكي ما قام الدليل".

وباعث آخر: هو إعادة النظر التحليلي في منهجية المالكية في إطار تعاملهم مع الحديث والرأي في آن واحد.

لهذا كله رأينا بيان المسلكين للمذهب المالكي بالأندلس، مسلك الفروعية والتقليد والاختصار المخل، ومسلك الاتباع والدليل والأثر، ثم الدعوة والتجشيع إلى سلوك المسلك الثاني الذي يعيد صياغة الفقه المالكي مؤصلاً بالحديث والأثر والدليل، كما كان في بداية أمره، لما سميت مدرسة مالك بالحجاز بمدرسة الحديث.

خطة البحث:

وقد سلكنا في بسط هذا البحث خطة يجدر بنا أن نبين خطوطها العامة.

افتتحنا بمقدمة ذكرنا فيها أسباب اختيار الموضوع وأهميته والمنهج الذي سلكنا في تحليله.

ثم شرحنا بعض ألفاظ العنوان، وهو الفرق بين التقليد والاتباع، في المعنى الاصطلاحي.

وقسمنا البحث إلى ثلاثة مطالب كبرى:

- المطلب الأول: تناولنا فيه الجذور الأولى لاتجاهين في المدرسة المالكية، وضمنه قصة جمع الأسدية ثم المدونة أو المختلطة اللتين بينتا كلا المسلكين.
- أما المطلب الثاني: فجعلناه للمذهب المالكي وانتشاره في الأندلس، وأوضحنا أن العامل الحاسم في ظهوره على غيره من المذاهب هو قوة السلطان؛ كما أكد غير واحد من الأئمة والعلماء قديماً وحديثاً بالبرهان.
- والمطلب الثالث: أفردناه لبيان طبيعة وخصائص المدرسة المالكية بالأندلس ونمو اتجاهين داخل هذه المدرسة منذ بواكير نشأتها.

١ – الاتجاه الأول: اتجاه فروعي مقلد.

مثلته كتب الواضحة والعتبية وبعض فقهاء المذهب كأصبغ بن خليل المتوفى سنة ٢٧٣ هـ، وبينا فيه أن تقليد الأندلسيين كان لابن القاسم لا لغيره من أصحاب مالك.

٢ – الاتجاه الثاني: اتجاه حديثي تأصيلي مُتَّبِعْ.

رفع رايته أعلام جهابذة من المدرسة المالكية بالأندلس كالأصيلي، والباجي، وزياد بن عبد الرحمان المعروف بشبطون تلميذ مالك، وعيسى بن دينار، وابن عبد البر، ومحمد بن عمر بن لبابة، وأبو عبد الله ابن الفخار، وابن أبي جمرة وغيرهم.

الخاتمة: ختمنا فيها بملخص للبحث وبأهم النتائج التي توصل إليها وباقتراح وتوصية للباحثين والدراسيين، ثم ذيلنا بثبت للمصادر والمراجع.

أما المنهج الذي اعتمدنا عليه في سائر مطالب البحث وعناوينه؛ فهو المنهج التاريخي الوصفي ثم التحليلي، وآخر دعوانا أن الحمد الله رب العالمين.

الفرق بين التقليد والاتباع:

- التقليد عند العلماء غير الاتباع؛ لأن الاتباع هو تتبع القائل على ما بان لك من حجة في قوله، وصحة في مذهبه.
- والتقليد أن تقول بقوله وأنت لا تعرف وجه القول ولا معناه، وتأبى من سواه، وأن يتبين لك خطؤه فتقلده مخافة خلافه؛ وأنت قد بان لك فساد قوله، وهذا ممنوع في الشرع[1].

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٢/٧٨٧، وانظر: إعلام الموقعين لابن القيم، ٢/١٧٨.

المطلب الأول
الجذور الأولى لاتجاهين
في المدرسة المالكية

إن إمام دار الهجرة – رضي الله عنه – كان له في المدينة مجلسان للدرس: مجلس للمسائل، ومجلس آخر للحديث، وفي هذا يروي تلميذه "مطرف" أنه كان إذا أتاه الناس؛ خرجت إليهم الجارية فتقول لهم: يقول لكم الشيخ أتريدون الحديث أم المسائل؟ فإن قالوا: المسائل، خرج إليهم فأفتاهم، وإن قالوا: الحديث، قال لهم: اجلسوا، ودخل مُغْتَسلَه فاغتسل وتطيب، ولبس ثياباً جدداً، وتعمم، وتُلقى له المنصة، فيخرج إليهم قد لبس وتطيب وعليه الخشوع، ويوضع عود؛ فلا يزال يبخر حتى يفرغ من حديث رسول الله ﷺ[1].

وأكبر الظن أن هناك من تلامذة مالك من أكثر الجلوس في مجلس المسائل والرأي حتى طغى عليه هذا المنحى، وفي المقابل كان ثمة من لزم مجلس الحديث والتأصيل حتى غلب عليه هذا المسلك.

وهكذا انعكس اختلاف طبيعة المجلسين على تلامذة الإمام مالك (رحمه الله) من الأندلسيين وغيرهم، ويمكن التحقق من مظاهر هذا الاختلاف في منهجي تلميذي مالك المصريين: عبد الرحمن بن القاسم المصري المتوفى سنة ١٩١هـ، وعبد الله بن وهب الفهمي المصري –أيضاً – والمتوفى ١٩٧هـ.

وهاهنا رواية تبين اختلاف منزعي الرجلين، وتؤكد وجود تيارين – عند نشأة المدرسة المالكية – أحدهما ينحو إلى الحديث والاتباع، والآخر يتجه إلى الرأي والمسائل، وفي هذه الرواية يصف هذين الاتجاهين أحسن وصف أحد تلاميذهما من الأندلسيين وهو يحي بن يحيى الليثي المصمودي المتوفى ٢٣٤هـ قال: «كنت آتي ابن القاسم فيقول لي: من أين يا أبا محمد؟ فأقول له: من عند عبد الله بن وهب، فيقول لي: اتق الله، فإن أكثر هذه الأحاديث ليس

(١) ترتيب المدارك للقاضي عياض، ٢/ ١٥.

عليها العمل، ثم آتي عبد الله بن وهب فيقول لي: من أين؟ فأقول: من عند ابن القاسم، فيقول لي: اتق الله يا أبا محمد، فإن أكثر هذه المسائل رأي[١]، ثم يرجع يحيى فيقول: رحمهما الله، فكلاهما قد أصاب في مقالته، نهاني ابن القاسم عن اتباع ما ليس عليه العمل من الحديث وأصاب ونهاني ابن وهب عن غلبة الرأي وكثرته وأمرني بالاتباع وأصاب، ثم يقول يحيى: اتباع ابن القاسم في رأيه رشد، واتباع ابن وهب في أثره هدى»[٢].

ولذلك زعم بعض المالكية أن ابن القاسم كان مقلداً لمالك، وحكى البعض الآخر: أنه لم يخالف مالكاً إلا في أربع مسائل، ذكرها ابن ناجي في الزكاة في شرح المدونة، بل ذهب ابن عرفة إلى أن ابن القاسم مزجى البضاعة في علم الحديث، قال أبو عبد الله العكرمي: سمعت ابن عرفة يقول: ابن القاسم ضعيف في الأصول[٣].

وهذه الأقوال في ابن القاسم رحمه الله محل نظر، لكن الذي يهمنا منها هو إثبات طغيان منزع الرأي والمسائل على طائفة من تلامذة مالك؛ مع نهيه رحمه الله عن الأخذ بقوله حتى يعلم من أين قال، وقد نقل عنه ذلك غير واحد من الأئمة، قال معن بن عيسى: سمعت مالكا يقول: «إنما أنا بشر أخطيء وأصيب، فانظروا في رأيي، كل ما وافق الكتاب والسنة فخذوا به، وما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه»[٤].

وعلى خلاف ابن القاسم كان ابن وهب في اتجاهه ومنهجه، فقد جاء في ترجمته أنه كان أعلم أصحاب مالك بالسنن والآثار، وأخرج له أصحاب الكتب الستة جميعاً، وكان مالك يكتب إليه: إلى فقيه مصر، وإلى أبي محمد المفتي،

---

(١) إلى هنا رواه ابن عبد البر بسنده في «جامع بيان العلم وفضله»، ٢/١١١١.
(٢) ترتيب المدارك، ٣/٣٨٧.
(٣) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي للحجوي الفاسي، ٢/٤٤٠ – ٤٤١.
(٤) القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد للإمام الشوكاني، ص٦٠ – ٦١، وقد نقل نفس هذا الكلام الأجهوري والخرشي وأقراه في شرحيهما على (مختصر خليل). انظر: شرح الخرشي على مختصر خليل، باب القضاء وشروطه وما يتعلق به.

ولم يكن يحلي غيره بهذا، وقال فيه: إنه عالم وإنه إمام[١]، وناهيك بها شهادة، وكان ينحو منحى الحديث والاتباع، ولا يأخذ بقول مالك حتى يعلم من أين قال، بل ينبه شيخه مالكاً نفسه إذا أفتى بخلاف الحديث لعدم علمه به، فيرجع مالك إلى ما قال؛ لمكانته في الحديث، وها هو ابن وهب يروي الواقعة بنفسه، قال: «سئل مالك عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء، فقال: ليس ذلك على الناس، فتركته حتى خف الناس، فقلت له: عندنا في ذلك سنة، قال: وما هي؟ قلت: حدثنا الليث بن سعد، وعمرو بن الحارث، وابن لهيعة عن يزيد بن عمرو المعافري عن أبي عبد الرحمن الحلي عن المستورد بن شداد القرشي قال: رأيت رسول الله ﷺ يدلك بخنصره ما بين أصابع رجليه. فقال: إن هذا الحديث حسن، وما سمعت به – قط – إلا الساعة، ثم سمعته بعد ذلك سئل فأمر بتخليل الأصابع»[٢].

فهذا كله يؤيد ما ذهبنا إليه من وجود تيارين في المدرسة المالكية منذ نشأتها: تيار ينحو إلى الحديث والاتباع، وآخر يتجه إلى الرأي والمسائل، وتجلى هذا – بكل مظاهره – في كل من ابن القاسم وابن وهب.

قصة جمع الأسدية والمدونة أو المختلطة:

ومما يؤكد وجود هذين الاتجاهين في المدرسة المالكية منذ بداية نشأتها: قصة كتابة الأسدية والمختلطة نوجزها فيما يلي:

كان أسد بن الفرات المتوفى ٢١٣هـ قد تأثر بأسلوب شيخه وتلميذ مالك علي بن زياد التونسي الذي تمتاز روايته للموطأ بكثرة المسائل وإجابتها من مالك رحمه الله[٣]، فلما ورد أسد المدينة حاول أن يجعل الإمام مالكاً يسايره في هذا المنحى، وأن يتوسع له في التفريع والافتراض، فلم يظفر بطلبته، إلا أن

---

(١) انظر الفكر السامي، ٢/٤٤٢.

(٢) مناقب الإمام مالك للشيخ عيسى الزواوي، ص٣٧.

(٣) تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي للأستاذ محمد بن حسن شرحبيلي، ص ٣٨٢.

الإمام لما لاحظ فيه هذا الاستعداد نصحه بالرحلة إلى العراق، حيث توجد هذه الطريقة من الفقه.

قال أسد ابن الفرات – وقد قدم على مالك – : «وكان ابن القاسم وغيره من أصحابه يجعلونني أسأله عن المسألة، فإذا أجاب يقولون: قل له: فإن كان كذا وكذا، فأقوله له، فضاق علي يوماً فقال لي: هذه سُلَيْسِلة بنت سليسلة، إذا أردت هذا فعليك بالعراق».[١]

قال الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي: «وإنما كان مالك يكره فقه العراقيين وأحوالهم لإيغالهم في المسائل، وكثرة تفريعهم في الرأي».[٢]

قلت: وهذا دليل آخر يؤيد ما ذهبنا إليه من وجود تيارين واتجاهين في المدرسة المالكية منذ بداية تأسيسها على يد صاحب المذهب، فهذا النص الهام يؤيد أن ابن القاسم وتلميذه أسد كانا من اتجاه الرأي والفروع والمسائل، وليسا من تيار الحديث والأثر والاتباع الذي كان عليه ابن وهب وأصحابه، ويثبت النص كذلك أن مالكا رحمه الله كان يأبى المسلك الأول ويرفضه ويبغضه، بدليل تضايقه منه؛ وتعنيفه وغضبه على من يسلكه.

فامتثل أسد، ووجد بغيته هناك، وأخذ فقه الحنفية ومسائل أصحاب الرأي مجردة، وأروى غليله عند أبي يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني، ودون سماعاته عنهما، ثم شاهد الأثر البالغ والرجة الكبيرة التي أصابت العراقيين حين سمعوا بوفاة إمام دار الهجرة رحمه الله، فكان ذلك باعثاً له على العودة إلى المدينة، ساعياً إلى طريقة للجمع بين فقه المدرستين العراقية والحجازية[٣].

وكانت سماعاته – كما قال ابن رشد: «مؤلفة على مذهب أهل العراق،

---

(١) نقلا عن كتاب: كيف نتعامل مع التراث والتمذهب والاختلاف للدكتور يوسف القرضاوي ص ٢٨٧.

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، ص٣٨٥. وانظر ترتيب المدارك، ٣/ ٢٩٥.

فسلخ منها الأسئلة، وقدم بها المدينة ليسأل عنها مالكاً رحمه الله ويردها على مذهبه، فألفاه قد توفي»[١].

فشد الرحلة إلى مصر حيث كبار أصحاب مالك، وهو ينوي تحقيق منهجه الذي ارتضاه، وإذ به يجد أصحاب مالك تيارين واتجاهين – كما تقدم – فاختبرهم واحداً واحداً حتى وجد مراده.

١ – جاء أولا إلى ابن وهب «فسأله عن مسألة فأجابه بالرواية، فأراد أن يدخل عليه، فقال له ابن وهب: حسبك إذا أدينا إليك الرواية»[٢]. وما كان أسد يقنع بهذا، ولا كان عنه يبحث، فإنما ترك مالكا أول أمره رغبة عن هذا المنهج[٣].

٢ – ثم ذهب إلى أشهب، فوجد مسلكه غير المسلك الذي ارتضاه هو، إذ كان يجتهد لنفسه ويخالف مالكاً، فإنه لما أجابه عن مسألة من المسائل سأله: «من يقول هذا؟ قال أشهب: هذا قولي، فدار بينهما كلام...»[٤].

٣ – فدل على ابن القاسم، فرغب إليه، فأبى عليه، ثم لم يزل به حتى شرح الله صدره لذلك[٥]، «فسأله فأجابه، فأدخل عليه فأجابه حتى انقطع أسد في السؤال...»[٦].

وهكذا لم يرتض أسد اتجاه الحديث والاتباع؛ وإنما اختار اتجاه الرأي والمسائل؛ حتى إنه لما عاد بالأسدية إلى بلده القيروان، لم يرتض فقهاء المالكية من قومه المنهج الذي سلكه – وهو منهج الرأي والمسائل – فقالوا لأسد: «جئتنا بأخال، وأظن، وأحسب، وتركت الآثار وما عليه السلف»[٧]، فنبذوا كتاب الأسدية.

---

(١) المقدمات الممهدات لابن رشد الجد، ١/٤٥. ويلاحظ أن رواية ابن رشد تعارض رواية المدارك من أن وفاة مالك كانت وأسد بالعراق.
(٢) المدارك، ٣/٢٩٧.
(٣) تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، ص٣٨٦.
(٤) المدارك، ٣/٢٩٧.
(٥) المقدمات، ١/٤٥.
(٦) المدارك، ٣/٢٩٧. وانظر: تطور المذهب المالكي، ص٣٨٦.
(٧) ترتيب المدارك، ٣/٢٩٨.

وقد تلطف سُحنون بن سعيد التنوخي المتوفى ٢٤٠هـ حتى وقع الكتاب في يده، فارتحل إلى ابن القاسم، فعرضه عليه، فراجعه من جديد، ولاحظ ابن القاسم أن في الأسدية شيئاً لابد من تغييره، فنقح وصحح، وعاد سحنون بالمدونة إلى بلده، فتلقاها الناس بالقبول والرضا، رغم ما فيها من الاختلاط، يقول ابن خلدون: «فترك الناس كتابه – أي كتاب أسد – واتبعوا مدونة سحنون، على ما كان فيها من اختلاط المسائل في الأبواب فكانت تسمى المدونة والمختلطة»[١].

وهكذا حسم الصراع في المغرب والأندلس وأفريقية لاتجاه الرأي والمسائل الذي كانت الغلبة له؛ ولأن أصل المدونة – بدءاً ونهاية – هو مسائل الأسدية، فأصبح أهل هذا الصقع [قاسميون] مقلدين لابن القاسم كما يقول الحجوي الثعالبي الفاسي[٢].

ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلمة مضيئة في هذا الصدد، قال رحمه الله عند تعرضه لمسألة «رفع اليدين عند الركوع والرفع منه»: «وأهل المدينة رووا عن مالك الرفع؛ موافقاً للحديث الصحيح الذي رواه. لكن ابن القاسم ونحوه من المصريين هم الذين قالوا بالرواية الأولى. ومعلوم أن مدونة ابن القاسم أصلها مسائل «أسد ابن الفرات» التي فرَّعها أهل العراق. ثم سأل عنها «أسد» ابن القاسم، فأجابه بالنقل عن مالك، وتارة بالقياس على قوله، ثم أصلها في رواية سحنون. فلهذا يقع في كلام ابن القاسم طائفة من الميل إلى أقوال أهل العراق، وإن لم يكن ذلك من أصول أهل المدينة.

ثم اتفق أنه لما انتشر مذهب مالك بالأندلس، وكان يحيى بن يحيى عامل[٣] الأندلس والولاة يستشيرونه، فكانوا يأمرون القضاة أن لا يقضوا إلا بروايته عن مالك ثم رواية غيره.

---

(١) مقدمة ابن خلدون، ص٤٢١.
(٢) انظر الفكر السامي، ٢/ ٤٤٠.
(٣) كذا، وربما الصواب عالم الأندلس.

فانتشرت رواية ابن القاسم عن مالك، لأجل من عمل بها – وقد تكون مرجوحة في المذهب وعمل أهل المدينة والسنة – حتى صاروا يتركون رواية الموطأ الذي هو متواتر عن مالك؛ وما زال يحدث به إلى أن مات؛ لرواية ابن القاسم، وإن كان طائفة من أئمة المالكية أنكروا ذلك، فمثل هذا إن كان فيه عيب، فإنما على من نقل ذلك، لا على مالك، ويمكن المتبع لمذهبه أن يتبع السنة في عامة الأمور، إذ قل من سنة إلا وله قول يوافقها»[(١)].

قلت: ولو قيض لأسد بن الفرات أو لسحنون بن سعيد أن يأخذا عن اتجاه الحديث والاتباع من تلامذة مالك كابن وهب، لكان لتطور المذهب المالكي بالغرب الإسلامي مسيرة أخرى، وشأن آخر.

وما دمنا قد وصلنا إلى هذا الموطن في القول فلنشرع في دراسة التيارين بالأندلس: تيار التقليد وتيار الاتباع.

(١) صحة أصول مذهب أهل المدينة لابن تيمية، ص٦٠ – ٦١.

المطلب الثاني
المذهب المالكي وانتشاره في الأندلس

منذ دخل الإسلام إلى الأندلس، وأهلها على مذهب الإمام الأوزاعي، إلى أن رحل طلبتها إلى الحجاز قاصدين الحج، وكانت رحلتهم في البداية مقصورة عليها، وإمامها – يومئذ – هو الإمام مالك، فتتلمذوا عليه، وأخذوا عنه مباشرة، فلما عادوا إلى الأندلس أخذوا ينشرون علمه وفقهه بين الناس، وتولوا وظائف التدريس والفتيا والصلاة والقضاء والشورى، وفي مقدمة هؤلاء: زياد بن عبد الرحمن – المعروف بشبطون – المتوفى سنة ٢٠٤هـ، الذي جزم الحميدي أنه أول من أدخل مذهب مالك إلى الأندلس(١)، وقرعوس بن العباس، والغازي بن قيس المتوفى سنة ١٩٩هـ، وأبو عبد الله محمد بن سعيد بن بشير بن شراحيل المتوفى المتوفى سنة ١٩٨هـ، ويحيى بن يحيى الليثي المتوفى سنة ٢٣٤هـ، وأبو محمد عيسى بن دينار القرطبي المتوفى سنة ٢١٢هـ.

ولم يكن هؤلاء الراحلون يهتمون بنشر علم مالك وفقهه فحسب، وإنما كانوا حريصين على أن يصفوا من صدقه، وجلالة قدره، وسعة علمه، واقتداء الأمة به في سلوكه وأخلاقه، ما عظم به صيته بالأندلس(٢)، وهذا ما دفع بعض الخلفاء إلى أن يأخذوا بمذهبه، ويأمروا الناس باتباعه، ويصيروا القضاء والفتيا عليه، كما هو الشأن بالنسبة للخليفة الأموي هشام بن عبد الرحمن بن معاوية في الأندلس، وإدريس بن إدريس في المغرب الأقصى، والمعز بن باديس في تونس(٣).

وفي هذا الظرف بالذات (أي في أواخر القرن الثاني الهجري) كانت المدرسة الأوزاعية في الأندلس قد أخذت تتخلى عن موقعها، فاسحة المجال

---

(١) جذوة المقتبس، ص٢١٨، رقم الترجمة: ٤٣٩ بتحقيق محمد بن تاويت الطنجي.
(٢) نفح الطيب، ٢/٤٦.
(٣) انظر مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، للدكتور عمر الجيدي – رحمه الله – ص١٦.

للمدرسة المالكية، إذ لم يبق لمذهب الأوزاعي من يناصره، إلا أفراد قليلون يأتي في مقدمتهم: الفقيه المحدث الراوية صعصعة بن سلام الدمشقي الأندلسي، رائد المدرسة الحديثية في الأندلس، وشيخ المفتين بقرطبة[١] مع جماعة كانت تحذو حذوه، وتنهج نهجه.

وفي هذا السياق يذكر القاضي عياض في "المدارك" ما نصه: «وأما أهل الأندلس فكان رأيهم منذ فتحت على رأي الأوزاعي إلى أن رحل إلى مالك زياد ابن عبد الرحمن، وقرعوس بن العباس، والغازي بن قيس، ومن بعدهم، فجاءوا بعلمه، وأبانوا للناس فضله واقتداء الأمة به، فعرف حقه، ودرس مذهبه، إلى أن أخذ أمير الأندلس إذ ذاك هشام بن عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان الناس جميعاً بالتزام مذهب مالك، وصير القضاء عليه، وذلك في عشرة السبعين ومائة من الهجرة (أي عام ١٧٠هـ) في حياة مالك رحمه الله تعالى، وشيخ المفتين حينئذ صعصعة بن سلام إمام الأوزاعية، وراويتهم، وقد لحق به من أصحاب مالك عدة، فالتزم الناس بها من يومئذ هذا المذهب، وحموه بالسيف عن غيره جملة»[٢].

وقد اختلف المؤرخون في أول من أدخل المذهب المالكي إلى الأندلس: فذهب ابن القوطية وتبعه السيوطي والعياشي في الرحلة[٣]، إلى أنه الغازي بن قيس، وذلك في خلافة عبد الرحمن الداخل[٤]، بينما يرى الجمهور أن أول من أدخله هو زياد بن عبد الرحمن اللخمي المعروف بشبطون؛ فقيه الأندلس[٥].

والجمع بين الرأيين ممكن، باعتبار أن الغازي بن قيس، أول من أدخله، إلا أن المذهب لم يشتهر ويذاع بين الناس على نطاق واسع، إلا بعد ما جاء زياد

---

(١) تاريخ علماء الأندلس، ١/٣٤٥. وجذوة المقتبس، ١/٣٧٩ – ٣٨٠. وبغية الملتمس، ٢/٤١٨.

(٢) ترتيب المدارك، ١/٢٦ – ٢٧.

(٣) الرحلة العياشية، ماء الموائد، لأبي سالم العياشي، (ت ١٠٩٠هـ)، ٢/٢٠٣.

(٤) تاريخ افتتاح الأندلس، لابن القوطية (ت ٣٦٧هـ)، ص ٥٦. تحقيق إبراهيم الأبياري.

(٥) انظر المدارك، ٣/١١٧.

الذي تصدى لإقرائه وإسماعه الناس[١]، ولعل هذا يفهم من قول عياض: «وكان زياد أول من أدخل الأندلس موطأ مالك، متفقهاً بالسماع منه»[٢] ومن قول المقري: « وهو أول من أدخل موطأ مالك إلى الأندلس مكملاً متقناً»[٣].

ظهور المذهب المالكي على غيره من المذاهب بقوة السلطان:

أما عن الأسباب التي أدت بالمذهب إلى أن ينتشر ويشيع في هذه الربوع، ويتقلص نفوذه في المشرق – موطن نشأته – على خلاف المعهود، فالباحثون في ذلك مختلفون، فمنهم: من يرجع ذلك إلى شخصية صاحب المذهب القوية، ومنهم: من يرده إلى ملاءمة مذهبه لطبيعة المغاربة والأندلسيين، ومنهم: من يرده إلى تشابه البيئة في كل من الحجاز وبلاد المغرب كابن خلدون، ومنهم: من يرجع ذلك إلى اقتصار رحلة الأندلسيين والمغاربة إلى الحجاز غالباً من أجل الحج...[٤].

هذه بعض الأسباب التي قيل: إنها كانت من العوامل التي ساعدت على انتشار المذهب المالكي بالأندلس، وهي وإن كانت من العوامل التي ساعدت – في الجملة – على ذيوع هذا المذهب في هذه الربوع، إلا أنها لا تعد في نظر الباحث المتفحص أسباباً حقيقية لانتشار هذا المذهب، ولا تنهض حجة على ذلك.

والذي أميل إلى أنه السبب الحقيقي، هو ما ذكره الإمام ابن حزم الظاهري إذ يقول: «مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطان: مذهب أبي حنيفة، فإنه لما ولي قضاء القضاة أبو يوسف كان لا يولي قضاء البلاد من أقصى المشرق إلى أقصى أعمال أفريقية إلا أصحابه والمنتمين إلى مذهبه.

ومذهب مالك بن أنس عندنا، فإن يحيى كان مكيناً عند السلطان، مقبول

---

(١) مباحث في المذهب المالكي، ص١٧.
(٢) المدارك، ١١٧/٣.
(٣) نفح الطيب، ٤٦/٢.
(٤) انظر تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، للدكتور عمر الجيدي، ص٢٩.

القول في القضاء، فكان لا يلي قاض في أقطارنا إلا بمشورته واختياره، ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه، والناس سراع إلى الدنيا والرياسة، فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به، على أن يحيى لم يل قضاء قط، ولا أجاب إليه، وكان ذلك زائداً في جلالته عندهم، وداعياً إلى قبول رأيه لديهم»[١].

ورأي ابن حزم هذا فيه كثير من الصواب، إذ القوة دائماً تفعل فعلها، ولنا في موقف العثمانيين الذين نشروا المذهب الحنفي بالقوة في الأقطار التي خضعت لحكمهم، وموقف الدولة السعودية من المذهب الحنبلي، شاهد على ذلك، أما من انتقد رأي ابن حزم هذا فلم يأت بأدلة مقنعة والناس – كما قيل – على دين ملوكهم[٢].

ومما يؤيد رأي ابن حزم: ما ذكره بعض المؤرخين أن مالكاً سأل بعض الأندلسيين عن سيرة ملك الأندلس، فوصف له سيرته، فأعجبت مالكاً – لكون سيرة بني العباس في ذلك الوقت لم تكن مرضية – فقال مالك رضي الله عنه لذلك المخبر: نسأل الله تعالى أن يزين حرمنا بمثله، فنميت المسألة إلى ملك الأندلس، مع ما علم من جلالة مالك ودينه، فحمل الناس على مذهبه، وترك مذهب الأوزاعي[٣]، ويذهب المقري إلى أن الموصوف هو الخليفة هشام بن عبد الرحمن، والواصف هو زياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطون تلميذ مالك[٤].

ومما يؤيد أن المذهب المالكي انتشر بقوة السلطان: ما ذكره القاضي عياض في المدارك، أن أمير الأندلس – إذ ذاك – هشام بن عبد الرحمن حمل الناس جميعاً على التزام مذهب مالك، وصير القضاء والفتيا عليه، فالتزم الناس بالأندلس – من يومئذ – هذا المذهب، وحموه بالسيف عن غيره جملة[٥].

---

(١) جذوة المقتبس، ٢/٦١٠ – ٦١١. ونفح الطيب، ٢/٢١٨.
(٢) تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، ص٣٥.
(٣) انظر نفح الطيب، ٣/٢٣٠.
(٤) المصدر السابق، ١/٣٣٧.
(٥) ترتيب المدارك، ١/٢٧. ونيل الابتهاج، ص١٩١.

ومما يؤيده: ما ذكره مؤرخو المذهب المالكي أن الحكم المستنصر بن عبد الرحمن الناصر (٣٥٠ – ٣٦٦هـ) أصدر منشوراً ألزم به الأندلسيين تقليد المذهب المالكي وحده[١]، ومما جاء في المنشور: «وكل من زاغ عن مذهب مالك فإنه ممن رين على قلبه، وزين له سوء عمله...»[٢].

وفي كتاب آخر له ورد فيه: «من خالف مذهب مالك بالفتوى وبلغنا خبره، أنزلنا به من النكال ما يستحقه، وجعلناه عبرة لغيره، فقد اختبرت فوجدت مذهب مالك وأصحابه أفضل المذاهب، ولم أر في أصحابه ولا فيمن تقلد بمذهبه غير معتقد للسنة والجماعة، فليتمسك الناس به، ولينهوا أشد النهي عن تركه، ففي العمل بمذهبه جميع النجاة»[٣].

ومن المؤيدات: أن الفقهاء بالمغرب والأندلس كانوا يبايعون الأمراء على كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، ومذهب مالك، كما اشترط ذاك صراحة الفقيه أبو إسحاق السبائي[٤].

ومن المؤيدات لرأي ابن حزم كذلك: ما ذكره المؤرخ ابن حيان في سبب كثرة قضاة الأمير عبد الرحمن بن الحكم حيث يقول: «إنما كان سبب استكثار عبد الرحمن بن الحكم من القضاة وكثرة توليته وعزله لهم: اتباعه فيهم رضا كبير الفقهاء المشاورين، الأثير عنده؛ يحيى بن يحيى، إذ كان لا يزال يشير عليه بقاض، فيوليه الأمير عبد الرحمن مقتصراً فيه على رأيه، فإذا أنكر عليه يحيى شيئاً رفعه إلى الأمير، فلا يؤخر عزله، ولا يحيد عن مشورته، وكان يحيى الذي يولي مكانه»[٥].

وفي موطن آخر يزيد ابن حيان هذا الأمر بياناً وتفسيراً، فيقول: «وغلب

---

(١) ترتيب المدارك، ١/٢٢. ونيل الابتهاج، ص ١٩١.
(٢) نيل الابتهاج، ص ١٩٢.
(٣) المعيار، للونشريسي، ١٢/٢٦ و ٦/٣٥٧.
(٤) انظر المدارك، ٦/٧٣.
(٥) المقتبس من أنباء أهل الأندلس، لابن حيان، ص ٤٠ – ٤١. بتحقيق الدكتور محمد علي مكي.

يحيى بن يحيى جميعهم – أي دون جميع الفقهاء – على رأي الأمير عبد الرحمن، وألوى بإيثاره، فصار يلتزم من إعظامه وتكريمه وتنفيذ أموره ما يلتزم الولد لأبيه، فلا يستقضي قاضياً، ولا يعقد عقداً، ولا يمضي في الديانة أمراً، إلا عن رأيه وبعد مشورته»[(١)].

ويبدو أن عدداً من المؤرخين وفقهاء المالكية يسيرون مع رأي الإمام ابن حزم، منهم: ابن حيان، كما هو واضح في هذه النصوص التي نقلناها من كلامه، والقاضي عياض الذي أشار إلى أن المذهب انتشر بقوة السلطان؛ وبالسيف جملة، وإلى هذا الرأي مال القاضي ابن العربي كذلك، عندما يقول: «نفذ إلى هذه البلاد – يقصد الأندلس – بعض الأموية، فألفى هنا عصبية فثاروا به، وأظهر الحق، وقال: أحمي السنة، فلا فقه إلا فقه أهل المدينة، ولا قراءة إلا قراءتهم، فألزموا الناس العمل بمذهب مالك، والقراءة على رواية نافع، ولم يمكنهم من النظر والتخيير في مقتضى الأدلة، متى خرج ذلك عن رأي أهل المدينة»[(٢)].

وهكذا يتبين بما سقناه من مؤيدات وأدلة أن انتشار المذهب المالكي بقوة السلطان، أمر لا ينتطح فيه عنزان، ولا يختلف فيه اثنان.

---

(١) المصدر السابق، ص ٤٢ – ٤٣.

(٢) العواصم من القواصم، ٢/ ٤٩٠، بتحقيق عمار طالبي.

المطلب الثالث
طبيعة وخصائص المدرسة المالكية بالأندلس

وثمرة لما تقدم، نستطيع القول: بأن المذهب المالكي بالأندلس، عرف اتجاهين داخل نفس المدرسة الفقهية ومنذ بدء نشأتها:

١ – اتجاه فروعي مقلد.

٢ – واتجاه حديثي تأصيلي مُتَّبِع.

ويبدو ذلك جلياً لكل من أمعن النظر في تاريخ المدرسة وأعلامها بالأندلس وتواليفهم الفقهية.

١ – الاتجاه الفروعي المقلد:

وهو الاتجاه الغالب على المدرسة المالكية بالأندلس، الذي اتخذ طابع التمسك بفروع المذهب المالكي ومسائله مع قلة البضاعة أو عدم الدراية في الحديث والأثر، والانصراف عن علوم السنة إلى الفقه المحض المجرد عن الأدلة.

ومما يؤسف له: أن المدرسة المالكية في الأندلس سلكت هذا الاتجاه في بداية نشأتها وظهور أمرها.

وأول من خط هذا الاتجاه بالأندلس – في ظني – هو قرعوس بن العباس ابن قرعوس – تلميذ مالك وراويته ومن أوائل الذين أدخلوا المذهب إلى الأندلس – يقول فيه ابن الفرضي: «وكان علمه بالمسائل على مذهب مالك وأصحابه، ولا علم له بالحديث»[(١)]، ومعنى المسائل في اصطلاحهم علم الفروع لا غير، وتقليد مالك وأصحابه في ذلك.

وهذا يحيى بن يحيى الليثي المتوفى سنة ٢٣٤هـ، تلميذ مالك وراوي

(١) تاريخ علماء الأندلس، ٢/٦٢١. وترتيب المدارك، ٣/٣٢٥.

الموطأ عنه، وفقيه الأندلس وعاقلها، والذي انتهت إليه رئاسة العلم بها، وبسببه استغلظ المذهب المالكي في الأندلس واستوى على سوقه، يقول فيه حافظ المغرب أبو عمر بن عبد البر: «ولم يكن له بصر بالحديث»[١]، ومراد ابن عبد البر بالحديث: الصناعة الحديثية بمعناها الواسع التي يحويها علم الحديث رواية ودراية، من نقد الأسانيد، وجمع الروايات، ومعرفة العلل، وأسماء الرجال، ومعرفة الجرح والتعديل، ومعرفة مختلف الحديث، وناسخه ومنسوخه، إلى غير ذلك من مباحث هذا العلم المتعارف عليها بين المحدثين، فلم يكن ذلك من شأن هذا الاتجاه في الأندلس، ولا كانوا يهتمون به، وإنما كان المعروف لديهم من الحديث غالبا لا يعدو موطأ مالك بن أنس وتحقيق سماعاته، بقصد الفتيا والتفقه على مقتضاه.

وهذا عبد الملك بن حبيب السلمي المتوفى سنة ٢٣٨هـ، عالم الأندلس، الذي انفرد برئاسة المذهب بعد يحيى، يقول فيه ابن الفرضي: «كان عبد الملك حافظاً للفقه على مذهب مالك نبيلاً فيه، غير أنه لم يكن له علم بالحديث، ولا معرفة بصحيحه من سقيمه»[٢]، ولذلك لم يُخَرِّج ابن وضاح[٣] لابن حبيب شيئاً، وكان لا يرضى عنه[٤]، وحكى الباجي وابن حزم أن أبا عمر ابن عبد البر كان يكذبه[٥]، وكان أحمد بن خالد – المحدث – سيىء الرأي فيه[٦]، واتهمه ابن حزم بالكذب[٧].

كتاب الواضحة، مظهر من مظاهر هذا الاتجاه:

وعبد الملك بن حبيب هو مؤلف كتاب "الواضحة"، أحد الكتب الجامعة في المذهب المالكي التي يقول عنها الإمام ابن حزم: «والمالكيون، لا تمانع بينهم

---

(١) ترتيب المدارك، ٣/٣٨٣.
(٢) المصدر السابق، ٤/١٢٣.
(٣) مؤسس مدرسة الحديث بالأندلس مع بقي بن مخلد.
(٤) المصدر السابق.
(٥) نفس المصدر السابق.
(٦) نفس المصدر السابق.
(٧) الإعراب عن الحيرة والالتباس الواقعين في مذاهب أهل الرأي والقياس لابن حزم ورقة ٢٣٨ (مخطوط خاص).

في فضلها، واستحسانهم إياها»[١]، وكانت عناية ابن حبيب فيها، استخراج المعاني والقواعد التي قامت عليها الفروع[٢]، فكان اهتمامه بالفروع والمسائل أكثر من الأصول، ولذلك أحرق الموحدون الظاهرية كتاب الواضحة، كما في المعجب للمراكشي.

وهذا محمد بن خالد بن مرتنيل القرطبي المتوفى سنة ٢٢٠هـ، المعروف بالأشج، أحد أعلام المالكية بالأندلس، الذي سمع أصحاب مالك: كابن القاسم، وابن وهب، وأشهب، ونظرائهم من المدنيين والمصريين، والذي ولي الشرطة والصلاة والسوق بقرطبة، يقول فيه القاضي عياض: «وكان الغالب عليه الفقه، ولم يكن له علم بالحديث»[٣].

وهذا قاسم بن هلال القيسي، أبو محمد القرطبي المتوفى سنة ٢٣١هـ أو ٢٣٧هـ، سمع أصحاب مالك كابن القاسم وابن وهب وغيره، يقول فيه عياض: «وكان عالماً بالمسائل ولم يكن له علم بالحديث»[٤] والمقصود بالمسائل فقه الفروع والرأي.

ومن أعلام هذا الاتجاه: محمد بن أحمد بن عبد العزيز العتبي الأندلسي القرطبي، الفقيه المالكي المشهور المتوفى سنة ٢٥٤هـ، صاحب العتبية، تلميذ يحيى بن يحيى الليثي، غلب عليه فقه المسائل والفروع، حتى قال فيه عياض: «كان حافظاً للمسائل، جامعاً لها جداً، عالماً بالنوازل»[٥].

كتاب "العتبية أو المستخرجة" أسوأ ما يمثل هذا الاتجاه بالأندلس:

وقد جمع العتبي هذه "المستخرجة"، من الأسمعة المسموعة غالباً من مالك بن أنس رضي الله عنه، ومن أسمعة ابن القاسم، وأشهب بن عبد العزيز،

---

(١) انظر: النفح ٣/١٧١، ورسالة ابن حزم في فضل الأندلس وذكر رجالها، ص١٨١ بتحقيق الدكتور إحسان عباس.
(٢) انظر: مالك لأبي زهرة، ص٢٤٥، ط٢.
(٣) ترتيب المدارك، ٤/١١٧.
(٤) المصدر السابق، ١١٩.
(٥) المصدر السابق، ص٢٥٣.

ويحيى بن يحيى الليثي، ومن كتاب "الواضحة" لابن حبيب، فقد كان وكده وهمه جمع المسائل والنوازل التي لا أصول لها وإدخالها في مستخرجته.

قال ابن لبابة: «وهو الذي جمع المستخرجة، وأكثر فيها من الروايات المطروحة والمسائل الشاذة، وكان يؤتى بالمسألة الغريبة، فإذا أعجبته قال: أدخلوها في المستخرجة»[١] ولذا قال محمد بن وضاح: «وفي المستخرجة خطأ كثير»[٢].

وقال أسلم بن عبد العزيز: قال لي محمد بن الحكم: «أتيت بكتب حسنة الخط تدعى المستخرجة، من وضع صاحبكم العتبي، فرأيت جلَّها كذوباً، ومسائل لا أصول لها[٣]، ومما قد أسقط وطرح، وشواذ من مسائل المجالس لم يوافق عليها أصحابها، فخشيت أن أموت فتوجد في تركتي، فوهبتها لرجل يقرأ فيها»[٤].

ورغم هذا كله، فإن الكتاب وقع عليه الاعتماد من أعلام المالكية: كابن رشد[٥] وغيره، وعولوا عليه كثيراً، حتى قال الإمام ابن حزم الظاهري: «لها – أي المستخرجة – بأفريقية القدر العالي، والطيران الحثيث»[٦].

ومن أعلام هذا الاتجاه الذين ذكروا في كتب التراجم: رأس المالكية بالأندلس عبد الله بن محمد بن خالد بن مرتنيل القرطبي المتوفى سنة ٢٥٦هـ، وقد تقدم ذكر أبيه، روى عن يحيى، وعيسى بن دينار، وأبيه، وسمع بمصر من أصبغ بن الفرج، وعبد الملك بن هشام، وسمع من سحنون – بالقيروان –

---

(١) نفس المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق، ص ٢٥٤.
(٣) وهذه العبارة "مسائل لا أصول لها" تؤيد ما ذهبنا إليه من أن كتاب المستخرجة كتاب يمثل الاتجاه الفروعي المقلد الذي يورد المسائل مجردة عن أدلتها وأصولها.
(٤) المدارك، ٤/ ٢٥٤.
(٥) في كتابه "البيان والتحصيل" وهو مطبوع متداول.
(٦) رسالة ابن حزم في فضل الأندلس وذكر رجالها، ص١٨١؛ بتحقيق د.إحسان عباس، وانظر نفح الطيب، ٣/ ١٧١.

الأسدية قبل أن يدونها، قال الحافظ أبو عمر ابن عبد البر: «وكان رأس المالكية بالأندلس، والقائم بها، والذاب عنها»[١]، ومع ذلك قال فيه القاضي عياض: «وتفقه، ولم يكن له علم بالحديث»[٢]، ولذلك ذكر ابن الفرضي أنه كان أشد الناس على بقي بن مخلد[٣] مؤسس مدرسة الحديث بالأندلس.

ومنهم: يحيى بن إبراهيم بن مزين القرطبي المتوفى سنة ٢٥٩هـ، تلميذ يحيى بن يحيى الليثي، والغازي بن قيس، وعيسى بن دينار ونظرائهم، وكان مشاوراً مع العتبي وابن خلاد وطبقتهم، قال فيه ابن لبابة: «أفقه من رأيت في علم مالك وأصحابه: ابن مزين»[٤] قال أبو عبد الملك: «ولم يكن له – على ذلك – علم بالحديث»[٥]، ولذلك لما ألف "كتاب المستقصية" الذي استقصى فيه علل الموطأ رد عليه قاسم بن محمد المحدث الشافعي، وخطأه لما أثبته فيها[٦].

ومنهم أيضاً: عبد الأعلى بن وهب بن عبد الأعلى القرطبي المتوفى سنة ٢٦١هـ، المشاور بقرطبة مع الشيوخ: يحيى بن يحيى، وعبد الملك بن حبيب، وأصبغ بن خليل، وكان رجلاً عاقلاً، حافظا للرأي، ومع ذلك قال فيه عياض: «ولم يكن له معرفة بالحديث»[٧].

ومن أسوأ من مثل هذا الاتجاه الفروعي المقلد في تاريخ المدرسة المالكية بالأندلس: أصبغ بن خليل المتوفى سنة ٢٧٣ هـ[٨].

تلميذ قرعوس بن العباس – أول من خط هذا الاتجاه بالأندلس كما تقدم – والغازي بن قيس، ويحيى بن يحيى الليثي، وسحنون بن سعيد، وأصبغ بن

---

(١) ترتيب المدارك، ٤/ ٢٤٠.
(٢) المصدر السابق، ٤/ ٢٣٩.
(٣) تاريخ علماء الأندلس، ١/ ٣٦٩ رقم ٦٣٣. والمدارك، ٤/ ٢٤٠.
(٤) ترتيب المدارك، ٤/ ٢٣٨.
(٥) المصدر السابق، ص٢٣٩.
(٦) نفس المصدر السابق، وانظر تاريخ الفكر الأندلسي لبالنثيا، ص٤٢٠.
(٧) ترتيب المدارك، ٤/ ٢٤٥.
(٨) ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي، ١/ ١٥٠ رقم ٢٤٥. وترتيب المدارك، ٤/ ٢٥٠.

الفرج وغيرهم. كان حافظاً للرأي على مذهب مالك وأصحابه، فقيهاً في الشروط، بصيراً بالعقود.

قال ابن الفرضي: «دارت الفتيا عليه بالأندلس خمسين عاماً..ولم يكن له علم بالحديث، ولا معرفة، بل كان يباعده ويطعن على أصحابه، وكان متعصباً لرأي أصحاب مالك، ولابن القاسم من بينهم، وبلغ به التعصب لأصحابه أن افتعل حديثاًفي ترك رفع اليدين في الصلاة بعد الإحرام، ووقف الناس على كذبه فيه»[١].

فهذا رأس من رؤوس المالكية بالأندلس، كان متعصباً لذلكم الاتجاه الفروعي المقلد، يعادي أصحاب الحديث، حتى قال فيه ابن الفرضي في موضع آخر: «وكان معادياً للآثار، شديد التعصب للرأي»[٢]، وقال فيه الحافظ ابن عبد البر: «وكان معاديا للآثار، ليس له معرفة بالحديث، شديد التعصب لرأي مالك وأصحابه ولابن القاسم من بينهم»[٣].

ولذا كان يعادي أشد العداء مدرسة الحديث والأثر بالأندلس، وواجهها مواجهة عنيفة؛ وعلى رأسها: زعيمها بقي بن مخلد، وكان يمنع من السماع منه، حتى كان قاسم بن أصبغ؛ محدث الأندلس؛ يدعو عليه ويقول: «هو الذي حرمني أن أسمع من بقي بن مخلد، كان يحض أبي على نهيي عن الاختلاف إليه، وكان لنا جاراً»[٤].

ولم يقتصر عداؤه لأهل الحديث فحسب، بل جاوزه إلى كتب السنة المعتمدة نفسها، قال قاسم بن أصبغ: سمعت أصبغ بن خليل يقول: «لأن يكون في تابوتي رأس خنزير أحب إلي من أن يكون فيه مسند ابن أبي شيبة»[٥]، وبلغ به التعصب أن كذب على النبي ﷺ، وسلك مسلك الوضاعين الهالكين،

---

(١) تاريخ علماء الأندلس، ١/ ١٥٠.
(٢) المصدر السابق، ص ١٥١.
(٣) ترتيب المدارك، ٤/ ٢٥١.
(٤) تاريخ علماء الأندلس، ١/ ١٥١.
(٥) نفس المصدر السابق، والمدارك، ٤/ ٢٥٢.

ووضع حديثاً لتأييد مذهبه، وزعم أنه رواه عن غازي بن قيس عن سلمة بن وردان، عن ابن شهاب، عن الربيع بن خيثم، عن ابن مسعود قال: «صليت وراء رسول الله ﷺ وخلف أبي بكر سنتين وخمسة أشهر وخلف عمر عشر سنين، وخلف عثمان اثنتي عشرة سنة، وخلف علي بالكوفة خمس سنين، فما رفع واحد منهم يديه إلا في تكبيرة الإحرام وحدها»[(١)]

قال أحمد بن خالد: فوقع الشيخ في حفرة عظيمة، منها: أن الإسناد غير متفق؛ لأن سلمة بن وردان لم يرو عن ابن شهاب، وابن شهاب لم يرو عن الربيع بن خيثم حرفاً قط، ولا رآه.

وقال: إن ابن مسعود صلى خلف علي بالكوفة خمس سنين، وابن مسعود مات في خلافه عثمان بن عفان رضي الله عنه[(٢)].

قلت: انظر إلى ما يفعله التعصب بأهله!! نعوذ بالله من الخذلان!!

وقد حاول تلميذه أحمد بن خالد المحدث أن يلتمس لشيخه العذر فقال: إن أصبغ لم يقصد الكذب على رسول الله ﷺ، وإنما ظهر له أنه يريد تأييد مذهبه[(٣)]، قال عياض رداً عليه: «وهذا كلام لا معنى له، وكل من كذب على النبي ﷺ فإنما كذب لتأييد غرض، ولو قال: إنما كذب في السند وعلى غير النبي، إذ قد روي عن النبي أنه رفع أولاً ثم لم يرفع بعد..كان أشبه».

---

(١) تاريخ علماء الأندلس، ١/١٥٠ – ١٥١. وفي مسألة رفع اليدين في الصلاة روايتان عن مالك: لا يرفع المصلي يديه إلا عند تكبيرة الإحرام فقط، وهي رواية ابن القاسم عن مالك، ويرفع عند تكبيرة الإحرام، وعند الركوع، وعند الرفع من الركوع، وهو سنة لا فرض، وهي رواية أبي مصعب وابن وهب وأشهب وغيرهم عن مالك، وقال محمد بن عبد الحكم: لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع فيهما إلا ابن القاسم؛ والذي نأخذ به الرفع لحديث ابن عمر. انظر: شرح الزرقاني على موطأ مالك ١/١٥٧، وبداية المجتهد لابن رشد ١/١٨٧ – ١٨٨.

(٢) تاريخ علماء الأندلس ١/١٥١.

(٣) ترتيب المدارك، ٤/٢٥٢.

ثم يستدرك عياض فيقول: «لكن الكذب في العلم، أي نوع كان، مبطل لصاحبه، مسقط بشهادة الزور»[١].

أما الرجال: فكان يصحف فيهم ويخلط بينهم خلطاً فاحشاً، فحديثه في إسناد القرآن مشهور عن الغازي بن قيس، عن ابن عمر عن النبي ﷺ، عن جبريل عن الله عز وجل، فظن أن نافع بن أبي نعيم القاريء، هو نافع مولى ابن عمر[٢]، وكان يصحف ويقول في أسيد بن الحضير: ابن الخضير، تصغير "خضر" ويأبى أن يرفع عنه[٣].

وهكذا يتبين أن هذا الاتجاه الفروعي المقلد بالأندلس، خالف في الواقع اتجاه مدرسة مالك؛ فمذهب مالك بن أنس رضي الله عنه يقوم في أساسه على الحديث، حتى سميت مدرسة مالك بالحجاز مدرسة الحديث، ولكن هذا الاتجاه في الأندلس لم يلتزم منهج مالك، بل فعل ضده، فانصرف فقهاؤه من وقت مبكر عن دراسة الحديث واقتصروا على الرجوع إلى كتب الفروع التي أقرها شيوخ المذهب ولا سيما ابن القاسم، وأصبح ذلك تقليداً ثابتاً لهم لا يحيدون عنه.

وكان هذا الاتجاه – للأسف الشديد – الغالب على المدرسة المالكية بالأندلس، فحجروا على من سواهم، ولم يكتب لاتجاه التأصيل والأثر والاجتهاد أن يسود، ولنا على ما نقول شواهد كثيرة، إليك بعضها:

- عندما أفتى الفقيه ابن لبابة للخليفة الناصر لدين الله في مسألة جواز شرائه لمكان من أحباس المرضى بقرطبة عدوة النهر بخلاف المذهب تابعاً لمذهب الكوفيين، ثار عليه الفقهاء المقلدون صائحين: «سبحان الله! نترك قول مالك الذي أفتى به أسلافنا، ومضوا عليه، واعتقدناه بعدهم وأفتينا به، لا نحيد عنه بوجه، وهو رأي أمير المؤمنين ورأي الأئمة آبائه»[٤].

---

(١) نفس المصدر السابق.
(٢) تاريخ علماء الأندلس، ١/١٥١. والمدارك، ٤/٢٥١.
(٣) نفس المصدر السابق. والمدارك، ٤/٢٥٢.
(٤) ترتيب المدارك، ٦/٩٠.

- وما ذكره المقدسي في تعريف الأقاليم عن أهل الأندلس، قال: «أما في الأندلس: فمذهب مالك، وهم يقولون: لا نعرف إلا كتاب الله وموطأ مالك، فإن ظهروا على حنفي أو شافعي نفوه، وإن عثروا على معتزلي أو شيعي ربما قتلوه، وسائر المغرب إلى مصر، لا يعرفون مذهب الشافعي، إنما مذهب أبي حنيفة ومالك رحمهما الله، وكنت يوما أذاكر بعضهم في مسألة، فذكرت قول الشافعي، فقال: اسكت من هو الشافعي؟ إنما كان بحران: أبو حنيفة لأهل المشرق، ومالك لأهل المغرب، أفتتركهما وتشتغل بالساقية»[١].

تقليد الأندلسيين كان لابن القاسم لا لغيره:

فقد ذكر القاضي عياض في ترجمته لفضل بن سلمة بن حريز الألبيري المتوفى سنة ٣١٩هـ، أنه حن إلى ألبيرة بلده، فلما حلها؛ وجد فقهاءها قد تمكن سؤددهم، وتفننهم في المدونة خاصة، فلما جالسهم وذكر لهم أقوال أصحاب مالك، قالوا: دع هذا عنك، فلسنا نحتاج إليه، طريقنا كلام ابن القاسم لا غيره، فرأى زهدهم في علمه، فانصرف إلى بجاية[٢].

إنكار علماء الأندلس المجتهدين على هذا الاتجاه منذ وقت مبكر:

وقد تنبه إلى هاته الظاهرة، – أعني الابتعاد عن الأصول والارتباط بالفروع – علماء أجلاء في مختلف العصور بالأندلس، وكان من أوائلهم: الفقيه الظاهري القاضي منذر بن سعيد البلوطي المتوفى سنة ٣٥٥هـ الذي عاب على المالكية تقليدهم الأعمى، وجمودهم على المذهب، وتركهم طريق الدليل في أبيات مشهورة أوردها الحافظ ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله[٣] أرى أن أسوقها بتمامها لأهميتها البالغة في الدلالة على ما نحن بصدده.

عَذِيرِيَ من قومٍ يقولون كلما طَلَبْتُ دليلاً هكذا قالَ مالكُ

(١) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، لمحمد بن أحمد المقدسي: ٤٢.
(٢) ترتيب المدارك، ٥/٢٢٢ – ٢٢٣.
(٣) ٢/١٧٢، ط. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

فـإنْ عُـدْتُ قـالـوا قـالَ أشـهـبُ وقد كان لا تَـخْـفَـى عـلـيـه المـسـالـكُ

فـإنْ زِدْتُ قـالـوا قـال سُـحـنُـونُ مِـثْـلَـهُ ومَـنْ لـم يـقُـلْ مـا قَـالَـهُ فـهـو آفِـكُ

فـإن قُـلْتُ قـال الـلـه ضـجـوا وأكثروا وقـالـوا جـمـيـعـاً أنـت قِـرْنٌ مُـمَـاحِـك

وإن قـلـت قـال الـرسـول فـقـولـهـم أتـت مـالـكـا فـي تـركِ ذاك الـمـسـالـكُ

وقبله في زمن مبكر جداً: المحدث الأندلسي الشافعي، قاسم بن سيار، المتوفى سنة ٢٧٦هـ، الذي ألف كتاباً يرد فيه على رؤوس اتجاه الفروع والتقليد بالأندلس: كالعتبي، وابن مزين، وغيرهما، وسماه: "الإيضاح في الرد على المقلدين"[(١)] أو "الرد على المقلدة"[(٢)].

وبعدهما إمام مدرسة الظاهر بالأندلس: العلامة ابن حزم، الذي شنع على المالكية المقلدين حينما قال: «وأما أهل بلادنا فليسوا ممن يتعنَّى بطلب دليل على مسائلهم، وطالبه منهم – في الندرة – إنما يطلبه كما ذكرنا آنفاً، فيعرضون كلام الله تعالى وكلام الرسول عليه السلام على قول صاحبهم، وهو مخلوق مذنب يخطيء ويصيب، فإن وافق قول الله وقول الرسول عليه السلام قول صاحبهم أخذوا به، وإن خالفه تركوا قول الله جانباً، وقوله عليه السلام ظهرياً، وثبتوا على قول صاحبهم»[(٣)].

ثم إن الحافظ ابن عبد البر المتوفى سنة ٤٦٣هـ نفسه – من اتجاه التأصيل والاجتهاد في الفقه المالكي – كان ينعي على أرباب الاتجاه الأول من أهل بلده، ما صاروا عليه، من ابتعاد عن الكتاب والسنة، والعمل بالفروع التي لا حد لها ولا نهاية، يقول: «واعلم رحمك الله، أن طلب العلم في زمننا هذا، وفي بلدنا، قد حاد أهله عن طريق سلفهم، وسلكوا في ذلك ما لم يعرفه أئمتهم،

---

(١) هكذا سماه الحميدي في جذوة المقتبس، ٢/٥٢٤ رقم ٧٦٤. والضبي في بغية الملتمس، ٢/٥٨٧ رقم ١٢٩٧.

(٢) وهكذا سماه القاضي عياض في ترتيب المدارك، ٤/٤٤٨.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم٦/١٧.

وابتدعوا في ذلك ما بان به جهلهم وتقصيرهم عن مراتب العلماء قبلهم، فلم يعنوا بحفظ سنة، ولا الوقوف على معانيها، ولا بأصل من القرآن، ولا اعتنوا بكتاب الله جل وعز؛ فحفظوا تنزيله، ولا عرفوا ما للعلماء في تأويله، ولا وقفوا على أحكامه، ولا تفقهوا في حلاله وحرامه، قد طرحوا علم السنن والآثار، وزهدوا فيهما، وأضربوا عنهما...

بل عولوا على حفظ ما دون لهم من الرأي والاستحسان الذي كان عند العلماء آخر العلم والبيان؛ فلذلك اعتمدوا على ما قد كفاهم الجواب فيه غيرهم، وهم مع ذلك لا ينفكون من ورود النوازل عليهم فيما لم يتقدمهم فيه إلى الجواب غيرهم، فهم يقيسون على ما حفظوا من تلك المسائل، ويفرضون الأحكام فيها، ويستدلون منها، ويتركون طريق الاستدلال من حيث استدل الأئمة وعلماء الأمة، فجعلوا ما يحتاج أن يستدل عليه دليلاً على غيره.

ولو علموا أصول الدين وطريق الأحكام وحفظوا السنن كان ذلك قوة لهم على ما ينزل بهم، ولكنهم جهلوا ذلك فعادوه وعادوا صاحبه...

واعلم يا أخي، أن الفروع لا حد لها تنتهي إليه أبداً، ولذاك تشعبت، فمن رام أن يحيط بآراء الرجال؛ فقد رام مالا سبيل له، ولا لغيره إليه، لأنه لا يزال يرد عليه ما لم يسمع...»[(١)].

وأكثر علماء المالكية، تنديداً وتشنيعاً على أصحاب الفروع: القاضي ابن العربي المعافري المتوفى سنة ٥٤٣هـ في كتابه "العواصم من القواصم" الذي صور لنا فيه، حالة هذا الاتجاه الفروعي المقلد بالأندلس، ولمكانة كلامه في الدلالة على المراد، أسوقه بنصه، قال: «فصار التقليد دينهم، والاقتداء يقينهم، فكلما جاء أحد من المشرق بعلم، دفعوا في صدره، وحقروا من أمره، إلا أن يتستر عندهم بالمالكية، ويجعل ما عنده من علوم على رسم التبعية..وبقيت

(١) جامع بيان العلم وفضله، ١٦٢/٢ – ١٧٠ – ١٧١. ط.دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

الحال هكذا، فماتت العلوم إلا عند آحاد حبي بشيء من الحديث، واستمرت القرون على موت العلم وظهور الجهل[١].

ثم حدثت حوادث لم يلقوها في منصوص المالكية[٢]، فنظروا فيها بغير علم فتاهوا، وجعل الخلف منهم يتبع السلف، حتى آلت الحال ألا ينظر إلى قول مالك، وكبراء أصحابه، ويقال: قد قال في هذه المسألة أهل قرطبة، وأهل طلمنكة، وأهل طلبيرة، وأهل طليطلة، فانتقلوا من المدينة وفقهائها، إلى طلبيرة وطريقها.

وحدثت قاصمة أخرى في تعلم العلم، فصار الصبي عندهم إذا عقل، فإن سلكوا به أمثل طريقة لهم، علموه كتاب الله، فإذا حذقه، نقلوه إلى الأدب، فإذا نهض فيه؛ حفظوه "الموطأ"، فإذا لقنه، نقلوه إلى "المدونة" ثم ينقلونه إلى "وثائق ابن العطار"[٣] ثم يختمون له "بأحكام ابن سهل"[٤].

ثم يقال: قال فلان الطليطلي، وفلان المجريطي، وابن مغيث[٥]، لا أغاث الله نداءه، ولا أناله رجاءه، فيرجع القهقري أبداً إلى وراء على أمه الهاوية»[٦].

فهذا النص الهام جداً، يبين حالة الفقه المالكي بالأندلس، من الإعراض عن الأصول، والرجوع بطلاب العلم؛ إلى كتب الرأي والفروع، وأقوال الرجال

---

(١) وهذا يؤيد ما ذهبنا إليه من أن اتجاه التقليد والفروع كان الغالب على الأندلس.

(٢) وهذا أمر طبيعي، فلو أنهم رجعوا إلى الكتاب والسنة لوجدوهما، لكنهم أعرضوا عن النظر فيهما واكتفوا بالفروع، وهي لا تقدم ولا تؤخر، بل انتهى بهم الأمر إلى ألا ينظروا في قول مالك وكبراء أصحابه أنفسهم، واقتصروا على أقوال المتأخرين.

(٣) ابن العطار: هو محمد بن أحمد بن عبد الله، توفي سنة ٣٩٩هـ، كان متفنناً وعارفاً بعلم الشروط.

(٤) ابن سهل: هو عيسى أبو الأصبغ بن سهل بن عبد الله الأسدي، توفي بغرناطة سنة ٤٨٦هـ، ويسمى كتابه "الإعلام بنوازل الأحكام"، وله كتاب في الرد على ابن حزم سماه " التنبيه على شذوذ ابن حزم" مخطوط في أوراق متفرقة بخزانة القرويين بفاس.

(٥) هو أحمد بن مغيث أبو جعفر فقيه طليطلة توفي سنة ٤٥٩هـ.

(٦) العواصم من القواصم، ٢/٤٩٢ – ٤٩٣.

المجردة عن أدلتها، حتى صار لبعض المدن الأندلسية كقرطبة وطلمنكة، وطلبيرة، عمل فقهي خاص بها، يحكم القضاة على ضوئه...

٢ – الاتجاه الحديثي التأصيلي المتَّبِع:

اتجاه المدرسة المالكية بالأندلس إلى الفروع كان أقوى من اتجاهها نحو التأصيل، ولكن مع ذلك كله، شق تيار الدليل والتأصيل طريقه جنباً إلى جنب مع التيار الأول، ومنذ زمن مبكر أيضاً كما سيأتي.

وذلكم الاتجاه التأصيلي المتَّبِع: هو الذي بينه القاضي ابن العربي في "العواصم" أحسن بيان، يقول: «واستمرت القرون على موت العلم وظهور الجهل»، وهو يقصد الاتجاه الأول في المدرسة المالكية الفقهية بدليل بقية الكلام[١]، ثم يقول: «ولو لا أن طائفة نفرت إلى دار العلم، وجاءت بلباب منه، كالأصيلي، والباجي، فرشت من ماء العلم على القلوب الميتة، وعطرت أنفاس الأمة الذفرة، لكان الدين قد ذهب»[٢].

فهذه الطائفة – التي ذكرها ابن العربي – اشتغلت بالعلم الحقيقي الذي هو علم الكتاب والسنة، وبنت فقهها على أحكامهما تصريحاً أو تلويحاً، وإن بقيت وفية لأصول مذهب مالك في الاستنباط.

وقد وجَدْتُ – بعد أن استقريت بعض كتب تراجم فقهاء المالكية – أن أول من خط هذا الاتجاه في الأندلس هو نفسه أول من أدخل المذهب المالكي، وموطأ الإمام مالك إليها، وهو فقيه الأندلس زياد بن عبد الرحمن القرطبي الملقب بشبطون المتوفى سنة ٢٠٤هـ، تلميذ مالك بن أنس، يقول عياض "وكان زياد أول من أدخل الأندلس موطأ مالك، متفقهاً بالسماع منه»[٣]، وعبارة عياض "متفقهاً بالسماع" تشير إلى أن زياداً كان وَكْدَهُ تدريسُ كتاب "الموطأ" الذي هو كتاب فقه وحديث، فهو رد للناس إذن؛ إلى الأصول بدل الفروع.

---

(١) أنظره في العواصم، ٢/٤٩١ فما بعدها.
(٢) العواصم من القواصم، ٢/٤٩٣.
(٣) ترتيب المدارك، ٣/١١٧.

ومما يزيد هذا الأمر بياناً: قولُ يحيى بن يحيى الليثي – صاحب زياد – : «زياد هو أول من أدخل الأندلس علم السنن، ومسائل الحلال والحرام، ووجوه الفقه والأحكام، وهو أول من عرف بالسنة في تحويل الأردية في الاستسقاء، وصاحب الصلاة إذ ذاك المصعب بن عمران، فأنكر ذلك، وقال: هذه نشوة»[(١)].

فهو رد للناس – إذن – إلى السنن وتعريفهم بالسنة والحجة والدليل، والاتباع والتأصيل، الأمر الذي لم يألفه علماء الأندلس، فلذلك أنكر عليه صاحب الصلاة المصعب بن عمران، ظاناً أن تحويل الأردية في الاستسقاء نشوة وليست سنة، لجهله بالسنة.

وهكذا بدأ الاحتكاك والاختلاف بين الاتجاهين في المدرسة المالكية، اتجاه التأصيل، واتجاه الفروع منذ البداية، وفي زمن مبكر جداً في أواخر القرن الثاني كما يشير إليه هذا النص الهام الذي أورده القاضي عياض في ترتيب المدارك.

وهذا عَلَمٌ آخر من أعلام اتجاه التأصيل والاتباع في المدرسة المالكية، في وقت مبكر، عيسى بن دينار الغافقي الطليطلي المتوفى سنة ٢١٢هـ. صَحِبَ تلميذَ مالك عبدَ الرحمن بن القاسم، وكان ابن القاسم يجله ويكرمه، وكان إماماً في الفقه على مذهب مالك بن أنس، قال فيه الحافظ الحميدي: «وكان يعجبه ترك الرأي؛ والأخذ بالحديث»[(٢)].

وروى ابنه أبان بن عيسى بن دينار: «أن أباه عيسى بن دينار كان أجمع في آخر أيامه؛ على أن يدع الفتيا بالرأي، ويحمِلَ الناسَ على ما رواه من الحديث في كتب ابن وهب وغيرها، حتى أعجلته المنية على ذلك»[(٣)].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) جذوة المقتبس، ٢/٤٧٢. رقم الترجمة ٦٧٨. وانظر بغية الملتمس، ٢/٥٢٥ رقم ١١٤٧.

(٣) المصدر السابق. وعبارة «ويحمل الناس على ما رواه من الحديث في كتب ابن وهب» تؤيد ما ذهبنا إليه في مستهل هذا البحث من كون ابن وهب يمثل اتجاه الاتباع والتأصيل، بخلاف ابن القاسم، ومن وجود تيارين في المدرسة المالكية منذ نشأتها.

فهو اتجاه التأصيل في المذهب المالكي – إذن – حمْلُ الناس على ما رواه من الحديث في كتب ابن وهب، وهجر الرأي والفروع جملة، وقد ألف ابن دينار كتاب "الهداية" أثنى عليه ابن حزم وقال فيه: «وهي أرفع كتب جمعت في معناها على مذهب مالك وابن القاسم، وأجمعها للمعاني الفقهية على المذهب، فمنها: كتاب الصلاة، وكتاب البيوع، وكتاب الجدار في الأقضية، وكتاب النكاح والطلاق»[١].

ومن أعلام هذا الاتجاه في الأندلس أيضاً: محمد بن عمر بن لبابة المتوفى سنة ٣١٤هـ، الذي نعته القاضي أبو الوليد الباجي بفقيه الأندلس[٢]، كان إماماً في الفقه المالكي، مقدماً على أهل زمانه في حفظ الرأي والبصر بالفتيا، دَرَّسَ كتب الرأي ستين سنة، وكان مشاوراً في أيام الأمير عبد الله، مع عبيد الله بن يحيى وطبقته، وكان أعرف الناس باختلاف أصحاب مالك وغيره[٣].

ومع هذا كله، قال فيه حافظ المغرب ابن عبد البر: «وكان يحب الحجة والكلام في الفقه، وعلم النظر واتباع الحديث في آخر أيامه، والميل إلى طريق الشافعي»[٤]، وروى ابن حزم بسنده إلى خالد بن سعد قال: سمعت محمد بن عمر بن لبابة، يقول: «الحق الذي لا أشك فيه: كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، أما الرأي: فمرة يصيب، ومرة كالذي يتكاهن»[٥].

وبسبب هذا أثنى عليه الإمام ابن حزم الظاهري في رسالته "في فضل الأندلس" فقال: «وإذا أشرنا إلى محمد بن يحيى بن لبابة وعمه محمد بن عمر وفضل بن سلمة[٦] لم نناطح بهم إلا محمد بن عبد الحكم ومحمد بن سحنون ومحمد بن عبدوس»[٧].

---

(١) رسالة فضل الأندلس، لابن حزم، ص ١٧٨، بتحقيق الدكتور إحسان عباس.
(٢) ترتيب المدارك، ٥/١٥٤.
(٣) المصدر السابق، ص ١٥٣.
(٤) المصدر السابق، ص ١٥٥.
(٥) بغية الملتمس للضبي، ١/١٤٧ رقم الترجمة ٢٢٣.
(٦) فضل بن سلمة الجهني مولاهم توفي سنة ٣١٧هـ، انظر البغية، رقم: ١٣٨٣.
(٧) رسالة فضل الأندلس لابن حزم، ص ١٨٧، تحقيق الدكتور إحسان عباس.

ومنهم: أبو عمر أحمد بن بشير التجيبي القرطبي المعروف: بابن الأغبش المتوفى سنة ٣٢٧هـ أو ٣٢٨هـ الذي ترجم له عياض في المدارك فقال: «وكان يميل إلى النظر والحجة، وربما أفتى بمذهب الشافعي»[١]. وقال أحمد بن خالد: «كان يحفظ أصول مذهب مالك حفظاً حسناً، واعتنى بكتب محمد بن إدريس الشافعي، وكان يميل إليه، وكان إذا استفتي ربما يقول: «أما مذهب مالك فكذا، وأما الذي أراه فكذا»[٢].

وأفضل من يمثل اتجاه التأصيل هذا، في مدرسة الفقه المالكي بالأندلس، الإمام الأصيلي، عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جعفر، أبو محمد المتوفى سنة ٣٩٢هـ، محدث الأندلس الكبير، وأول من أدخل إلى الأندلس الجامع الصحيح للبخاري بعدما رواه عن أبي زيد المروزي عن محمد بن يوسف الفربري صاحب الإمام البخاري، قال ابن الحذاء: «لم ألق مثله في علمه بالحديث ومعانيه وعلله ورجاله»[٣].

أما الفقه المالكي: فقد انتهت إليه رياسة المذهب بالأندلس، كما قال أبو إسحاق الشيرازي[٤]، وقال ابن حيان: «كان أبو محمد في حفظ الحديث، ومعرفة الرجال، والإتقان للنقل، والبصر بالنقد والحفظ للأصول، والحذق برأي أهل المدينة، والقيام بمذهب المالكية، والجدل فيه على أصول البغداديين فرداً لا نظير له في زمانه»[٥].

ورغم أنه كان من حفاظ رأي مالك، ورأس المدرسة المالكية بالأندلس، كان يجتهد رأيه ولا يبالي أوافق مالكاً أم خالفه، إذ كان على مذهب العراقيين من

---

(١) ترتيب المدارك، ٥/٢١٠.
(٢) نفس المصدر السابق.
(٣) ترتيب المدارك، ٧/١٣٨.
(٤) نفس المصدر السابق.
(٥) المصدر السابق، ص ١٣٩. وقوله: «على أصول البغداديين» دليل على تأثره بالبغداديين من أصحاب مالك، وهذه لمحة في ارتباط فقه الأندلس بالعراق، وعلاقته بتلك الآفاق.

أصحاب مالك[١]، فكان يتكلم على الأصول ويترك التقليد[٢] وكان يرى أن من خلا من علم الحديث ليس فقيهاً على حال[٣]؛ ولذا كان إذا استفتي في مسألة قال للسائل: أعن مذهب مالك تسأل؟ أم عما يقتضيه العلم بإطلاق؟[٤].

وقد اصطدم الأصيلي بالاتجاه الأول في المدرسة المالكية – الاتجاه الفروعي المقلد – منذ أول وهلة عاد فيها من المشرق مقبلاً إلى الأندلس، وواجهوا علومه مواجهة عنيفة، وضجر به فقهاء البلد، وبقي مدة مضاعاً، حتى همَّ بالعودة إلى المشرق، نقل القاضي عياض عن كتاب ابن مفرج قال: «وسمع به الحكم وهو بالمشرق مدة طويلة، فأقبل إلى الأندلس، فلما وصل إلى المرية، مات الحكم فانعكس أمل الأصيلي، وبقي حائراً هائماً، ثم نهض إلى قرطبة، ونشر بها علمه، فساد ذكره، وشرق به فقهاء البلد، فبقي مدة مضاعاً، حتى هم بالانصراف إلى المشرق، إلى أن عرف ابن أبي عامر مقداره، فنوه به، وأمر بإجراء الرزق عليه باسم المقابلة، ثم ارتقت حاله إلى أكثر بتقليد الشورى، فَنَبُه حَالُه»[٥]. ونص آخر أورده القاضي عياض في المدارك، يدل على ما ذهبنا إليه من وجود اتجاهين في المدرسة المالكية بالأندلس: اتجاه التأصيل والتجديد، واتجاه التفريع والتقليد، قال عياض: قال أبو الوليد[٦]: «لما دخلت القيروان، أتيت أبا محمد بن أبي زيد[٧]، فقال لي: حاجتك؟ قلت: الأخذ عنك؛ فقال لي: ألم يقدم عليكم الأصيلي؟ قلت: بلى؛ قال لي: تركت – والله – العلم وراءك، فكيف حاله مع أهل بلده؟ فأخبرته بظلمهم له، فقال: جهلوا ما أتى به، وأتيت القابسي، فجرى معه مثل ذلك، وقال مثل قوله»[٨].

---

(١) بغية الملتمس، ٢/٤٤١ رقم ٩٠٩.
(٢) المدارك، ٧/١٣٩. هذه العبارة تؤيد ما ذهبنا إليه من وجود اتجاهين في المدرسة المالكية مدرسة التأصيل ومدرسة التقليد.
(٣) نفس المصدر السابق.
(٤) المعيار للونشريسي، ١/٥١.
(٥) ترتيب المدارك، ٧/١٣٧.
(٦) هو الباجي.
(٧) الفقيه المالكي، صاحب "الرسالة".
(٨) ترتيب المدارك، ٧/١٤٠.

ألف الإمام الأصيلي كتباً نافعة في فقه التأصيل، والأثر والدليل؛ فقد جمع كتاباً في اختلاف مالك والشافعي وأبي حنيفة سماه "الدلائل"، وكتاب "نوادر حديثية" خمسة أجزاء، وكتاب "الانتصار" ورسالة المواعد المنتجزة، ورسالة الرد على من استحل عن رسول الله ﷺ، ورسالة الرد على ما شذ فيه الأندلسيون[١].

ومنهم: أبو عبد الله ابن الفخار، محمد بن عمر المتوفى سنة ٤١٩هـ ويعرف بالحافظ؛ آخر المالكية بقرطبة كما يقول القاضي عياض[٢] رحمه الله، ومع ذلك كان: « مرجحاً بين المذاهب؛ حافظاً للحديث والأثر، مائلاً إلى الحجة والنظر... وكان أولاً يميل إلى مذهب الشافعي ثم تركه[٣]، أكثر من هذا يذكر عياض رحمه الله أن ابن الفخار «كان يفضل داود القياسي[٤]، ويقول في بعض الأشياء بقوله»[٥].

ومن أعلام هذا الاتجاه أيضاً: ابن أبي جمرة عبد الملك بن وليد المرسي المتوفى سنة ٤٦٠هـ، قال ابن الزبير: «كان مائلاً إلى الاجتهاد مع إيثار مذهب مالك»[٦].

وعبد الله بن إسماعيل الإشبيلي المتوفى سنة ٤٩٧هـ، من فقهاء المذهب المالكي ولي قضاء أغمات، وقرطبة، وتقلد الخطبة بها، له في شرح المدونة ومختصر بن أبي زيد تصنيفان مشكوران[٧].

ومع ذلك قال فيه ابن الزبير: «كان من أهل العلم التام؛ والحفظ للحديث

---

(١) المصدر السابق، ص ١٤١.
(٢) ترتيب المدارك، ٧/٢٨٦.
(٣) نفس المصدر السابق.
(٤) يقصد داود بن علي الظاهري إمام المذهب الظاهري ولُقّب بالقياسي لنفيه القياس في الشرع.
(٥) نفس المصدر السابق.
(٦) صلة الصلة، لابن الزبير، ٣/٢٣٣.
(٧) المصدر السابق، ص ٩١ – ٩٢ رقم الترجمة ١٣٤.

والفقه، يميل في فقهه إلى النظر وظاهر الحديث»[١]، أي يميل مع الدليل حيث مال.

أما إذا ذكرنا – في هذا الاتجاه – حافظ المغرب ابن عبد البر المتوفى سنة ٤٦٣هـ فحدث عن البحر ولا حرج – فهو وإن كانت أقواله معدودة من وجوه المذهب المالكي، معمولاً بها، معتمدة عند المالكية – فإنه الفقيه المحدث المجتهد، وصفه عصريه أبو الوليد الباجي المتوفى ٤٧٤هـ بأنه أحفظ أهل المغرب، لم يكن بالأندلس مثله في الحديث[٢]، وكان مستقل الفكر، داعياً إلى الاجتهاد، مبغضاً للتقليد، وفي ذلك يقول الحافظ ابن حزم الظاهري: «وممن أدركنا ممن جرى على سنن من تقدم ممن ذكرنا: مسعود بن سليمان بن تغلب أبو الخيار[٣]، ويوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري. فهؤلاء أهل الاجتهاد من أهل العناية والتوفر على طلب علم أحكام القرآن، وفقه كلام رسول الله ﷺ، وإجماع العلماء واختلافهم، والاحتياط لأنفسهم فيما يدينون به لربهم سبحانه وتعالى..وأما من قلد دينه رجلاً، لا يعدو مذهبه، فليس من أهل العلم بالاجتهاد، ولا يذكر في جملتهم، وإنما يذكر في أهل التقليد، لا أهل الاجتهاد ممن ذكرنا، وحسبنا الله ونعم الوكيل»[٤].

وقد صرح ببلوغه درجة الاجتهاد سائر من ترجم له، ومن قرأ كتبه يدرك ذلك. ألف كتباً جليلة لا مثيل لها؛ منها: كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لم يتقدمه أحد إلى وضعه، قال الإمام ابن حزم: «ومنها كتاب التمهيد لصاحبنا أبي عمر يوسف عبد البر..وهو كتاب لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلا، فكيف أحسن منه..ولصاحبنا أبي عمر ابن عبد البر المذكور كتب لا مثيل لها...»[٥].

---

(١) نفس المصدر السابق.
(٢) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون، ص ٣٥٧.
(٣) هو ابن مفلت الظاهري شيخ ابن حزم.
(٤) جوامع السيرة لابن حزم، ص ٣٣٥، ط.العربية لاهور – باكستان.
(٥) رسالة فضل الأندلس وذكر رجالها، لابن حزم، ص١٧٩ – ١٨٠. تحقيق الدكتور إحسان عباس.

وقد سلك مسلك الاجتهاد، وخالف المذهب في مواضع كثيرة، حتى نعته تلميذه الحافظ الحميدي الظاهري – بالميل في الفقه إلى أقوال الشافعي رحمه الله[١].

ومن أعلام هذا الاتجاه المشهورين: أبو الوليد سليمان بن خلف التميمي الباجي المتوفى سنة ٤٧٤هـ الفقيه الحافظ النظار المتفنن، حامل لواء المذهب المالكي على نهج الدليل والتأصيل، برع في الحديث وعلله ورجاله، وفي الفقه وغوامضه وخلافه[٢]، رحل إلى المشرق وأخذ عن أشهر علمائه من مختلف المذاهب، وأدخل مسائل علم الخلاف إلى الأندلس، وهو الذي استطاع أن يناظر ابن حزم الظاهري – بعد أن عجز فقهاء الأندلس، عن ذلك – بقوة عارضته، وسعة اطلاعه، حتى صرح ابن العربي في العواصم بأنه بالباجي والأصيلي حَيِيَ العلم والاجتهاد بالأندلس بعد أن كان دينهم التقليد وموت العلم[٣]، فكان الباجي بهذا من الذين ارتقوا إلى درجة الاجتهاد المذهبي، ولهذا قال فيه الإمام أبو محمد ابن حزم الظاهري – على بعد ما بينهما – : «لم يكن للمالكية بعد عبد الوهاب مثل أبي الوليد»[٤]، وهذه شهادة خصم منصف تقدر قدرها، ولله در أبي محمد لم تحجزه الخصومة عن الإنصاف.

وشهادة شيخ الإسلام ابن تيمية – وهو من هو – في الباجي وابن العربي كافية في الدلالة على المراد؛ وخير دليل على ما أسلفنا، قال: «وكذلك المتأخرون من أصحاب مالك الذين وافقوه، كأبي الوليد الباجي، والقاضي أبي بكر بن العربي ونحوهما لا يعظمون إلا بموافقة السنة والحديث»[٥].

ألف أبو الوليد كتاب "المنتقى" شرح فيه الموطأ، وهو أوسط شروحه

---

(١) جذوة المقتبس، للحميدي، ٢/٥٨٦ رقم الترجمة ٨٧٤.
(٢) نفح الطيب، ٢/٧١.
(٣) انظر عبارته فيما سبق.
(٤) ترتيب المدارك، ٨/١١٩.
(٥) الفتاوي، ٤/١٨.

عليه، قال المقري: «ذهب فيه مذهب الاجتهاد، وإبراز الحجج، وهو مما يدل على تبحره في العلوم والفنون»[(١)].

ومن هذا الاتجاه – اتجاه التأصيل والاتباع في المدرسة المالكية –: محمد بن أبي الخيار العبدري القرطبي، المتوفى سنة ٥٢٩هـ «كان من أهل الحفظ والاستبحار في علم الرأي، له "تنابيه على المدونة" وله رد على أبي عبد الله ابن الفخار، وألف كتاب "الشجاج" وكتاب "أدب النكاح" وقرئت عليه المدونة تفقها وعرضاً أعواماً»[(٢)]، ومع ذلك قال فيه ابن الأبار: «ورَأَسَ قبل موته في النظر؛ فترك التقليد، وأخذ بالحديث»[(٣)]، وترك التقليد والأخذ بالأثر، هو عين التأصيل في المذهب المالكي بالأندلس الذي رُمْتُ بيانه في هذه الدراسة.

فهؤلاء طائفة من الفقهاء المالكيين الذين اتجهوا اتجاه الحديث والتأصيل والاتباع، واستقلوا بالاجتهاد، وهكذا اتجهت المدرسة المالكية في الأندلس اتجاهين – على ما قررناه – : اتجاه التأصيل والدليل وهو قليل، واتجاه الفروع والتقليد، وهو الغالب، الذي اتجه إليه كثير من فقهاء المذهب المالكي بها ممن لم يرزقوا الاشتغال بالحديث ولا اهتموا بكتبه و رجاله، وإنما جمدوا على الفروع والمسائل، ناقلين عن غيرهم، مقلدين لهم، ومسلمين لهم زمامهم.

---

(١) نفح الطيب، ٢/٧٧.
(٢) التكملة لابن الآبار، ١/٤٢٦ – ٤٣٠ رقم الترجمة: ١٢٢٦.
(٣) المصدر السابق، ص٤٣٠.

الخاتمـــة

أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث ما يلي:

١ – الكشف عن الجذور الأولى لاتجاهين في المدرسة المالكية منذ بواكير نشأتها بالمدينة على يد إمام دار الهجرة مالك بن أنس رحمه الله تعالى.

٢ – هذان الاتجاهان هما:

أ – الاتجاه الفروعي المقلد.

ب – الاتجاه الأثري المتبع.

تجليا بصفة خاصة عند تلميذي مالك عبد الرحمن بن القاسم المصري المتوفى سنة ١٩١ هـ، وعبد الله بن وهب الفهمي المصري المتوفى سنة ١٩٧هـ.

٣ – اختلاف منزعي الرجلين وغيرهما من تلامذة مالك أفضى إلى وجود تيارين عند نشأة المدرسة المالكية: أحدهما ينحو إلى الحديث والاتباع، والآخر يتجه إلى الرأي والمسائل والتقليد.

٤ – وكشف البحث عن انتقال الاتجاهين معا إلى بلاد المغرب والأندلس، لكن قصة جمع الأسدية على يد أسد بن الفرات المتوفى ٢٣١ هـ، ثم المدونة فيما بعد على يد سحنون بن سعيد التنوخي المتوفى ٢٤٠ هـ كلاهما عن ابن القاسم أفضى إلى غلبة اتجاه الفروع والتقليد على طبيعة الفقه المالكي بالمغرب والأندلس؛ لا سيما بعد حسم هذا الصراع بقوة الرياسة والسلطان.

٥ – ولكن مع ذلك كله شق تيار الأثر والاتباع والدليل والتأصيل بالأندلس طريقه جنباً إلى جنب مع التيار الآخر، ومنذ زمن مبكر كذلك، وإن لم يقيض له النجاح الكامل، والانتشار الواسع، وقد مثلنا للاتجاهين معاً بأمثلة وأدلة كثيرة من واقع المذهب المالكي بالأندلس.

اقتراحات وتوصيات:

في ضوء نتائج البحث يكون من المفيد أن نقترح على الدراسين والباحثين في الفقه عموماً والفقه المالكي خصوصا ما يلي:

أ – وجوب سلوك مسلك مؤسس المدرسة المالكية نفسه إمام دار الهجرة رضي الله عنه الذي كان يبغض الإيغال في المسائل وكثرة التفريع في الرأي والتقليد، والرجوع إلى حقيقة مذهب مالك القائم في أساسه على الحديث والأثر والاتباع؛ حتى سميت مدرسته بالحجازب "مدرسة الحديث"، في مقابل "مدرسة الرأي" العراقية.

ب – لقد ساد في مدونات الفقه المالكي في الأعصر المتأخرة فقه الفروع، وأهملت الأصول في أحيان كثيرة، بل عُبِّدَتْ الأصول للفروع في مرحلة طغت فيها كتب المختصرات؛ التي لا تتسع بطبيعتها لسرد الأدلة، ويستند فيها إلى أقوال الرجال بدل الاستناد على النصوص من الكتاب والسنة والآثار.

ج – ولذلك نقترح على الدارسين والباحثين إعادة صياغة هذا الفقه وهذه الكتب – المجردة من الأدلة – بربط الفرع بأصله، والحكم بدليله، ونقترح كذلك تغيير طريقة تدريس هذا الفقه في المدارس والجامعات بالتيسير والتعليل والتدليل مع البقاء أوفياء لمذهب مالك في الاستنباط.

د – وبهذا المنهج اللاحب[١] سنعود بها بالفقه إلى سالف عهده، يوم كان يصاغ بصياغة الجهابذة من رجاله الجامعين بين صناعتي الحديث والفقه: كابن عبد البر، والأصيلي، والباجي والقاضي عبد الوهاب البغدادي، والقاضي عياض السبتي، وأبي العباس القرطبي، وابن الفخار، وابن أبي جمرة، والقاضي ابن العربي، وقد كان الإمام الأصيلي "يرى أن من خلا من علم الحديث ليس فقيهاً على حال".[٢]

---

(١) اللاحب: الطريق الواضح، كاللَّحْبِ والمُلحَّبْ، القاموس المحيط للفيروز آبادي مادة (لَحَبَ).

(٢) ترتيب المدارك ٧/ ١٣٩.

هـ – وإذا كان فقهاؤنا المالكية المتأخرون رحمهم الله قد سلكوا في التأليف مسلكاً ارتضوه لأنفسهم؛ وهو تجريدهم الفروع من النصوص والأدلة – الأمر الذي كان محل نقد وطعن من طرف كثير من علماء المذهب نفسه – فلا علينا نحن اليوم إن نهجنا منهجاً يخالف نهجهم، ونتبع في دراسة هذا الفقه غير ما ارتضوه.

وإذا أردنا أن نخدم هذا المذهب العظيم في زماننا – كما دعت إلى ذلك هذه الدراسة – فلا نجمد على الفروع، فإذا سئلنا عن مسألة نجيب عنها بقال خليل، أو قال البراذعي، أو قال ابن الحاجب، أو قال ابن عرفة، وإنما نربطها بدليلها، لأن نقل أقوال الرجال ليس فقهاً بالمعنى الصحيح، وصاحبه لا يعد فقيهاً في عرف العلماء، وإنما الفقيه حقاً هو من له إدراك للحديث، ويستطيع رد المسائل الفرعية إلى أصولها من الكتاب والسنة والإجماع أو القياس عليها.

و – ومما يبشر بخير كبير للفقه المالكي أن هذا التوجه قد بدأ فعلاً منذ زمن قريب في الدراسات التي أنجزها بعض العلماء المتأخرين الذين جمعوا بين علم الفقه وصناعة الحديث أمثال: العلامة المغربي محمد المدني بلحسني (تـ ١٣٧٨) تصدى لشرح خليل والمرشد المعين بالدليل في كتابيه «منار السبيل إلى مختصر خليل بالحجة والدليل أو إقامة الدليل لمختصر خليل، و«أَهِلَّةِ المسترشد لأدلة المرشد».

والحافظ أحمد بن الصديق الغماري الطنجي (تـ١٣٨٠) الذي شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني بشرح مطول خرج فيه ما اشتملت عليه من الفروع الفقهية بإيراد الأحاديث الواردة في كل مسألة سماه «تخريج الدلائل لما في رسالة القيرواني من الفروع والمسائل» ثم اختصره في جزء سماه «مسالك الدلالة على مسائل الرسالة» وهو مطبوع متداول، «والهداية في تخريج أحاديث البداية» خرج فيه أحاديث «بداية المجتهد» لابن رشد، وهو مطبوع، وهو ما فعله شقيقه العلامة المحدث عبد العزيز بن الصديق الغماري بجزء من العشماوية، فقد أصل مسائلها في جزء سماه: «إتحاف ذوي الهمم العلية بشرح العشماوية» وهو مطبوع كذلك، كما أن الشيخ أحمد بن المختار الجكني شرح مختصر

خليل بالطريقة نفسها وسماه «مواهب الجليل من أدلة خليل» وقد طبع في أربعة أجزاء، وهو ما فعله بلديه الشيخ محمد الداه الموريتاني في كتابه «الفتح الرباني في شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني» وهو مطبوع كذلك، ومن الكتب الحديثة التي صدرت وفق هذا المنهج: كتاب «العرف الناشر في شرح أدلة وفقه متن ابن عاشر» للشيخ المختار بن العربي مؤمن الجزائري الشنقيطي وكتاب «مدونة الفقه المالكي وأدلته» للدكتور الصادق عبد الرحمن الغرياني في أربعة أجزاء كبيرة.

وتقوم اليوم دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي بالإمارات العربية المتحدة، بتأسيس «مشروع الفقه المالكي بالدليل»، وأعدت لذلك لجنة من علماء المذهب المالكي من مختلف مناطق العالم الإسلامي، وقالت عن أهداف المشروع: «يهدف هذا المشروع إلى إخراج الفقه المالكي وإبرازه للناس مخدوما بالدليل لفروعه، وقد رأت الدار – مثلما يرى غيرها من المشتغلين بالفقه وقضاياه – أن حال كتب الفقه المالكي المعتمدة في الفتوى والقضاء نحت في العصور المتأخرة منحى التجريد والبعد عن الدليل...».[١]

وتوصيتنا أن يتواصل هذا العمل، ويستمر، وينمو، ويزكو، مستفيداً من مصنفات الاتجاه التأصيلي المُتَّبِع الذي نبهنا عليه في هذه الدراسة؛ لكي نحيي للفقه المالكي المرتبط بالينابيع ذكراً، فيكون له أمر وشأن؛ في زماننا هذا، ونسأل رب العباد، التوفيق والسداد، والعون والرشاد.

(١) الكتاب التعريفي بنشاط الدار ص: ٦٩ عام ٢٠٠٣.

ثبت المصادر والمراجع

١ – أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم للمقدسي (محمد بن أحمد ٣٨٠هـ)ط. ليدن ١٩٠٩

٢ – إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم المتوفى ٧٥١هـ، ط. دار الفكر، بيروت، تحقيق محيي الدين عبد الحميد.

٣ – الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم الظاهري (ت. ٤٥٦هـ)، بتحقيق أحمد شاكر، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت. ط.١ – ١٤٠٠هـ.

٤ – الإعراب عن الحيرة والالتباس الواقعين في مذاهب أهل الرأس والقياس، للإمام أبي محمد ابن حزم الظاهري (ت. ٤٥٦هـ)، المجلد الأول، مخطوط بخط البدر البشكتي تلميذ الحافظ ابن حجر علقه لنفسه في شهر رجب سنة ٧٨١هـ، مصور من مكتبة الطاهر بن عاشور بتونس، ولرداءة خطه أعاد كتابته شيخنا الفقيه المحقق محمد بوخبزة التطواني الحسني بخط مغربي جميل.

٥ – بداية المجتهد ونهاية المقتصد لأبي الوليد ابن رشد القرطبي (ت. ٥٩٥هـ) دار الكتب العلمية بيروت، ط ١: ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٦ – بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، للضبي (ت. ٥٩٩هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط١ – دار الكتاب المصري بالقاهرة، ودار الكتاب اللبناني – بيروت، ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م. وطبعة دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.

٧ – تاريخ افتتاح الأندلس لابن القوطية (ت: ٣٦٧هـ) تحقيق إبراهيم الأبياري.

٨ – تاريخ الفكر الأندلسي، لآنخيل جنثالث بالنثيا، ترجمة حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، مصر.

٩ – تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، للدكتور عمر الجيدي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

١٠- تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي (ت: ٤٠٣هـ)، أبو الوليد عبد الله محمد بن يوسف الأزدي، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري بالقاهرة، ودار الكتاب اللبناني ببيروت، ط١ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١١- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض، بن موسى بن عياض، السبتي (ت: ٥٤٤هـ)، ط. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المملكة المغربية، ١٩٨٣م.

١٢- التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار، أبي عبد الله بن محمد بن أبي بكر القضاعي (ت:٦٥٨ هـ)، مكتبة الخانجي بمصر، والمثنى ببغداد، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م. وطبعة بتحقيق الدكتور عبد السلام الهراس، ط. دار الفكر، بيروت.

١٣- تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي لمحمد بن حسن شرحبيلي، ط. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية.

١٤- جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله لابن عبد البر، أبي عمر يوسف بن عبد الله القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، ط. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. وطبعة مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط٢ - ١٤١٨هـ ١٩٩٧م، بتحقيق محمد عبد القادر عطا.

١٥- جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، للحميدي الظاهري، أبي عبد الله محمد بن أبي نصر، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٢ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م بتحقيق محمد بن تاويت الطنجي، مطابع سجل العرب، القاهرة.

١٦- جوامع السيرة، لابن حزم (ت: ٤٥٦هـ)، الطبعة العربية، لاهور - باكستان.

١٧- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون (ت:٧٩٩هـ)، برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد اليعمري (وبهامشه كتاب نيل الابتهاج)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

١٨- الرحلة العياشية – ماء الموائد، أبي سالم العياشي (ت: ١٠٩٠هـ)، طبعة حجرية، مطبوعات دار الغرب.

١٩- رسالة فضل الأندلس وذكر رجالها، لابن حزم الظاهري (ت: ٤٥٦هـ)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت – ط٢ – ١٩٨٧م. تحقيق إحسان عباس (ضمن رسائل ابن حزم) ج٢.

٢٠- شرح الخرشي على مختصر خليل، دار صادر، بيروت.

٢١- شرح الزرقاني على موطأ مالك دار المعرفة، بيروت ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٢٢- صحة أصول مذهب أهل المدينة لابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ط١ – ١٩٨٨م.

٢٣- صلة الصلة لابن الزبير الغرناطي، أحمد بن إبراهيم (تـ ٧٠٨ هـ). بتحقيق: د. عبد السلام الهراس والشيخ سعيد أعراب، ط. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م.

٢٤- العواصم من القواصم، للقاضي أبي بكر ابن العربي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق عمار طالبي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

٢٥- الفتاوي، لابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، ط. مكتبة ابن تيمية.

٢٦- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي لمحمد الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي (ت:١٣٧٦)، ط.دار التراث، القاهرة، ط١ – ١٣٩٦هـ ت. محمد عثمان الخشت.

٢٧- القاموس المحيط للفيروز آبادي: (ت: ٨١٧هـ) مؤسسة الرسالة بيروت ط ٦: ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٢٨- القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد للشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، ط. مطبعة القرآن القاهرة.

٢٩- كيف نتعامل مع التراث والتمذهب والاختلاف؟ للدكتور يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة القاهرة. ط١: ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٣٠- مالك حياته وعصره – آراؤه وفقهه للشيخ محمد أبي زهرة، ط. دار الفكر العربي مصر.
٣١- مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، للدكتور عمر الجيدي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط١ – ١٩٩٣م.
٣٢- المعيار المعرب، لأحمد الونشريسي (ت: ٩١٤هـ)، ط. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م. حققه جماعة من الفقهاء بإشراف د: محمد حجي.
٣٣- مناقب الإمام مالك للشيخ عيسى الزواوي (ت: ٨٨٤هـ)، مطبوع مع تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك للسيوطي، ط١ المطبعة الخيرية عام ١٣٢٥ مصر.
٣٤- المقتبس من أنباء أهل الأندلس لابن حيان، تحقيق الدكتور محمد علي مكي.
٣٥- المقدمات الممهدات، لابن رشد الجد (ت:٥٢٠هـ)، تحقيق سعيد أعراب، ط. دار الغرب الإسلامي، ط١ – ١٤٠٨هـ ١٩٨٩م.
٣٦- مقدمة ابن خلدون (ت: ٨٠٨هـ)، تحقيق جويدي المكتبة العصرية بيروت، ط٢ – ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.
٣٧- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب لأحمد بن محمد المقري التلمساني (ت:١٠٤١هـ) تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر بيروت ١٤٠٨هـ – ١٩٩٨م.
٣٨- نيل الابتهاج بتطريز الديباج (بهامش الديباج المذهب) لبابا التنبكتي، أبي العباس أحمد بن عمر بن محمد أقيت، (ت ١٠٣٦ هـ) دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.